

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة ٩ جنوب القاهرة

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار / مكرم محمد عواد رئيس المحكمة
وعضويه السيدين المستشارين / صبحي اللبـان رئيس المحكمة

و / هاني عبد الحليم رئيس المحكمة

مستشارين بمحكمة استئناف القاهرة

وحضور السيد الأستاذ / كريم عاطف وكيل النيابة

والسيد الأستاذ / محمد علاء الدين حمزة أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العامة رقم ١١١٠ لسنة ٢٠١٢ قصر النيل والمقيدة برقم
١٠ لسنة ٢٠١٢ كـلي ٠٠

والدعوى المدنية المقامة من الأساتذة / خالد سليمان أبو العلا ومحمد
الغيطاني وسيد اشرف إبراهيم وعمر عبد الغفار ومحمد احمد رفاعي المحامين
عن أنفسهم وبصفتهم يمثلون جبهة المحامين لإنقاذ مصر وادعوا مدنيا قبل
المتهمين بمبلغ ١٠,٠٠١ جنيه علي سبيل التعويض المؤقت وسدد الرسم ٠٠
والدعوى المدنية المقامة من الأستاذ / عثمان عبد الرحمن إبراهيم الحفناوى
المحامى عن نفسه وبصفته وكيل عن حمادة شعبان عثمان أبو مایله بتوكيل
رسمي عام قضايا رقم ٣٤٨٣ أ لسنة ٢٠١١ توثيق نقابه محامين الجيزة

رئيس المحكمة



أمين السر



وادعي مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائه ألف جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت. وسددا الرسم ٠٠

والدعوى المدنية المقامة من الأستاذ / علي احمد درغام المحامي عن نفسه وادعي مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٠,٠٠١ جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت وسدد الرسم ٠٠

والدعوى المدنية المقامة من الأستاذ/ محمود بدر حسان المحامي عن نفسه وعن جمعيه المصراويه لحقوق الإنسان وادعي مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائه ألف وواحد جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت وسدد الرسم ٠٠

والدعوى المدنية المقامة من الأستاذ/ عبد الفتاح حامد عبد الفتاح المحامي عن نفسه وبصفته رئيس منظمه الشرق الأوسط للسلام وحقوق الإنسان وادعي مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٠,٠٠١ جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت وسدد الرسم ٠

ض

١. صمويل آدمز لحدود ((وشهرته سام لحدود)) غائب
٢. شيرين سيهاني نانفيت غائبة
٣. كريستيان إنجيل غائب
٤. جان إيريك سورت تشاك غائب
٥. هانز كريس هوليزن غائب
٦. جون جورج توماستفيسكي غائب
٧. ريذة خضر عبد الهادي محمد البرعي غائب

رئيس المحكمة

أمين السر

٨. أسامة عريزي
 ٩. سانيا مارك
 ١٠. جيسيكاليزابث كيجين
 ١١. احمد شوقي احمد محمد هيكل
 ١٢. احمد عبد العزيز عبد العال علي
 ١٣. احمد زكريا أرياب ادم
 ١٤. عصام محمد علي برعي
 ١٥. جولي إن هيوز
 ١٦. المادين كورتوفيتش
 ١٧. جود يمير ميليتش
 ١٨. ليلي وداد جعفر
 ١٩. روبرت فريدريك بيكر
 ٢٠. ماريانا كوفاشوفيتش
 ٢١. ستيسي لين هاج
 ٢٢. دانا دياكونو
 ٢٣. علي جودة الحاج سليمان
 ٢٤. مارون عبدو صفيير
 ٢٥. مايكل جيمس بلت سارو
 ٢٦. محمد اشرف عمر كامل الوكيل
 ٢٧. روضة سعيد احمد علي
 ٢٨. حفصة ماهر حلاوة

رئيس المحكمة

أمين السر

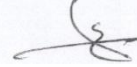
حاضر	٢٩ . امجد محمد احمد مرسي
غائب	٣٠ . تشارلز دن
غائب	٣١ . الشريف احمد صبحي منصور
غائب	٣٢ . سمير أمين سليم جراح
حاضر	٣٣ . محمد احمد عبد العزيز سعيد
غائب	٣٤ . نانسي جمال الدين حسين عقيل
حاضر	٣٥ . باسم فتحي محمد علي محمود
حاضر	٣٦ . مجدي محرم حسن مصطفى
غائب	٣٧ . ياتريك باتلر
غائبة	٣٨ . ناتاشا تاينس
غائبة	٣٩ . ميذا ميشيل بتر
حاضر	٤٠ . يحيى زكريا غانم علي
حاضر	٤١ . أسلام محمد احمد فؤاد شفيق
غائب	٤٢ . اندرياس جاكوبس
حاضر	٤٣ . كريستين مارجريت بادي

وحضر الأستاذ/ خالد علي عبد الفتاح الشلقاني المحامي للدفاع موكلا مع
المتهمين الحادي عشر - والثاني عشر - والثالث عشر - والرابع عشر .
وحضر الأستاذ / مصطفى عبد المنعم حسان المحامي للدفاع موكلا عن
المتهمين الحادي عشر - والثاني عشر - والثالث عشر - والرابع عشر .

رئيس المحكمة



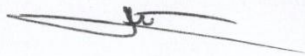
أمين السر



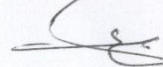
وحضر الأستاذ/ ثروت جرجس عبد الشهيد المحامي للدفاع موكلا عن
المتهمين التاسع عشر- و السادس والعشرون - والسابع والعشرون والثامن
والعشرون - والتاسع والعشرون - والأربعين - والواحد وأربعين .
وحضر الأستاذ/ نبيل عبده السيد يونس المحامي للدفاع موكلا مع المتهمين
التاسع عشر- و السادس والعشرون - والسابع والعشرون والثامن والعشرون
- والتاسع والعشرون - والأربعين - والواحد وأربعين .
وحضر الأستاذ/ محمود عبد العزيز الجنزوري المحامي للدفاع موكلا مع
المتهمين التاسع عشر- و السادس والعشرون - والسابع والعشرون والثامن
والعشرون - والتاسع والعشرون - والأربعين - والواحد وأربعين
وحضر الأستاذ / خالد عبد الفتاح الديب المحامي للدفاع موكلا مع المتهمة
الثامنة وعشرون .
وحضر الأستاذ/ نجاد محمد البرعي المحامي للدفاع موكلا مع المتهمين الواحد
والثلاثون - الثالث والثلاثون- والخامس والثلاثون - والسادس والثلاثون .
وحضر الأستاذ/ حافظ السيد محمد سعده المحامي للدفاع موكلا مع المتهمين
واحد والثلاثون-الثلاثة وثلاثون-الخامس والثلاثون- والسادس والثلاثون .
وحضر الأستاذ/ صابر محمد عمار المحامي للدفاع موكلا مع المتهمة الثلاثة
وأربعين .

لا نهم خلال الفترة من أول مارس ٢٠١١ وحتى ٢٩/١٢/٢٠١١
بدوائر أقسام شرطه قصر النيل والدقي والرمل وسيدي جابر وأسيوط والأقصر
بمحاافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وأسيوط والأقصر .

رئيس المحكمة



أمين السر



أولاً: المتهمون من الأول وحتى العاشر:

١. أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فروعاً لمنظمة ذات صفة دولية بان اتخذوا خمسة مقر كفروع لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية " ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر وأداروا الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي - الغير مرخص به - وإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقرير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية ونتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات.

٢. تسلموا وقبلوا مباشرة أموالاً ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات، بان تسلموا مباشرة من المركز الرئيسي للمعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ اثنين وعشرين مليون

رئيس المحكمة

أمين السر

وتسعمائة وعشرين ألف دولار - منها مبلغ ثمانية عشر مليون دولار خلال شهر مايو ٢٠١١ فقط - بطريق التحويل المباشر على حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال احدي الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم ايداع الأموال فيها لهذه الأغراض، وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فروع منظمة المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

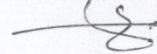
ثانياً:- المتهمون من الحادي عشر وحتى الرابع عشر:

١. اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى العاشر على ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم على الالتحاق بفروع المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية، "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر والاشتراك في إدارة شئونها الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم على ذلك بالاشتراك في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وكان ذلك

رئيس المحكمة



أمين السر



من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات..

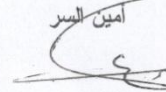
٢. تسلموا وقبلوا مباشرة وبالواسطة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضى المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات بان التحقوا بالعمل بفروع المعهد الجمهوري الدولي "ذي الصفة الدولية" ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر وتسلموا من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكهم في إدارة نشاط فروع المعهد بمصر في صورة مرتبات ومزايا عينية، بطريق التحويل المباشر على الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال احدي الشركات العالمية لتحويل الأموال، وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فروع منظمة المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

ثالثا: المتهمون من الخامسة عشرة وحتى الخامس والعشرين:

١. أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فروعاً لمنظمة ذات صفة دولية، بان اتخذوا ثلاثة مقار كفروع لمنظمة المعهد الديمقراطي

رئيس المحكمة

أمين السر



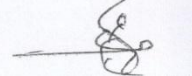
الوطني ذي الصفة الدولية، "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات الإسكندرية والجيزة وأسيوط وأداروا الشئون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي - الغير مرخص به - بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يدخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات.

٢. تسلّموا وقبلوا أموالاً ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات، بأن تسلّموا مباشرة من المركز الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ثمانية عشر مليون دولار منها أربعة عشر مليون دولار خلال شهر إبريل ٢٠١١ فقط - بطريق التحويل المباشر على حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال احدي الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات ائتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه

رئيس المحكمة



أمين السر



الأغراض، وكان ذلك على سبيل تأسيس وإدارة فروع منظمة المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية - المبينة في الاتهام السابق - بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

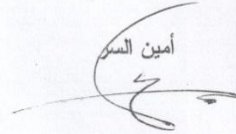
رابعاً: المتهمون من السادس والعشرين وحتى التاسع والعشرين:

١. اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الخامسة عشرة وحتى الخامس والعشرين على ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم على الالتحاق بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات الجيزة والإسكندرية وأسيوط والاشتراك في إدارة شئونها الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم على ذلك بالاشتراك في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية- لحشد الناخبين لصالحهم وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وكان ذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية ونتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

رئيس المحكمة



أمين السر



٢. تسلموا وقبلوا مباشرة وبالواسطة أموالا ومخافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضى المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات بان التحقوا بالعمل بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظات الجيزة والإسكندرية وأسيوط , وتسلموا من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكهم في إدارة نشاط فروع المعهد بمصر في صورة مرتبات ومزايا عينية, بطريق التحويل المباشر على الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم, وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول, وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فروع منظمة المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

خامسا: المتهمون من الثلاثين وحتى الثالث والثلاثين:

١. أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعا لمنظمة ذات صفة دولية بان اتخذوا مقرا لفرع منظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية, "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظة القاهرة وأداروا الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ

رئيس المحكمة




أمين السر



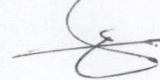
استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع, وذلك على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

٢. تسلموا وقبلوا مباشرة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وكان ذلك سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨/ج١ من قانون العقوبات, بان تسلموا مباشرة من المركز الرئيسي لمنظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة وواحد وتسعين ألف ومائة وأربعة وثمانون دولار أمريكي بطريق التحويل المباشر على الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم بطريق التحويل المباشر على حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض, وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فروع منظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة

رئيس المحكمة



أمين السر



مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.
سادسا: المتهمون من الرابعة والثلاثين وحتى السادس والثلاثين.

١. اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين مع الثلاثين وحتى الثالث والثلاثين على ارتكاب جريمة إدارة فرع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم على الالتحاق بفرع منظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية "ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية" بمحافظة القاهرة والاشتراك في إدارة شئونه الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم على ذلك بالاشتراك في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وتمويل العديد من كيانات المجتمع المدني الغير مسجلة وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وكان ذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

٢. تسلموا. وقبلوا مباشرة وبالواسطة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضى المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات بان التحقوا بالعمل بفرع منظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية "ومركزها

رئيس المحكمة



أمين السر

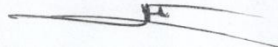


الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية "بمحافظة القاهرة مقابل اشتراكهم في إدارة نشاط فروع المعهد بمصر في صورة مرتبات ومزايا عينية, بطريق التحويل المباشر على الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم, وطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال, وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فرع منظمة فريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية بالقاهرة, المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

سابعا: المتهمون من السابع والثلاثين وحتى الأربعين .

١- أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعا لمنظمة ذات صفة دولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية, بان اتخذوا مقرا لفرع منظمة المركز الدولي للصحفيين بمحافظة القاهرة, وأداروا الشؤون الفنية والمالية والإدارية من خلال تنفيذ العديد من البرامج وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي, وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك

رئيس المحكمة



أمين السر



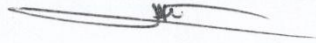
النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

٢- تسلموا وقبلوا مباشرة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وكان ذلك سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ج/١ من قانون العقوبات، بان تسلموا مباشرة من المركز الرئيسي لمنظمة المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ اثنين مليون وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألف وأربعمائة واحد عشر دولار أمريكي وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فرع لمنظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وإعداد تقارير بنتائج مباشرة تلك النشاط بمصر وإرسالها للمقر الرئيسي لمنظمة المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع، وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

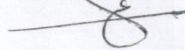
ثامنا: المتهم الواحد والأربعون:

١- اشترك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من السابع والثلاثين حتى الأربعين على ارتكاب جريمة إدارة فرع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية، بان اتفقوا فيما بينهم على الالتحاق بفرع منظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بجمهورية مصر العربية والاشتراك في إدارة شئونه المالية والإدارية، وساعدهم على ذلك

رئيس المحكمة



أمين السر



بالاشتراك في إدارة الشئون المالية والإدارية لهذا الفرع لتمكينه من مباشرة نشاطه في مصر بما فيها تلقي تحويلات مالية من الخارج على حساب شخصي بأحد البنوك العاملة في مصر وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمقر الرئيسي لمنظمة المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة وذلك كله من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

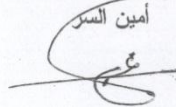
٢- تسلم وقبل مباشرة وبالواسطة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤثمة بمقتضى المادة ٩٨ ج/١ من قانون العقوبات بان التحق بالعمل بفرع منظمة المركز الدولي للصحفيين بمحافظة القاهرة وتسلم من فرع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكه في إدارة نشاط فرع المنظمة بمصر في صورة مرتبات ومزايا عينية. وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

تاسعا: المتهم الثاني والأربعين والمهتمة الثالثة والأربعين.

رئيس المحكمة



أمين السر



١- أدارا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعا لمنظمة ذات صفة دولية من غير ترخيص. من الحكومة المصرية بان اتخذوا مقرا كفرع لمنظمة كونراد اديناور الألمانية بجمهورية مصر العربية وأدارا نشاطها غير المرخص به من خلال تنفيذ المنات من برامج التدريب السياسي وورش العمل وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية ورغم عدم موافقة الجهات المصرية الرسمية المختصة على مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته من تمويل خارجي وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك كله على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

٢- تسلما وقبلا مباشرة أموالا ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية وكان ذلك سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ج١ من قانون العقوبات. بان تسلما مباشرة من المركز الرئيسي لمنظمة كونراد اديناور الألمانية بدولة ألمانيا الاتحادية مبلغ مليون وستمائة ألف يورو وكان ذلك في سبيل إدارة فرع منظمة كونراد اديناور الألمانية ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات.

رئيس المحكمة



أمين السر



وقد أحيل المتهمين إلي هذه المحكمة لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة. . .
بجلسة اليوم نظرت الدعوى علي النحو المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة. . .

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية وبعد
الاطلاع علي الأوراق والمداولة قانوناً. . .
ومن حيث أن المتهمين وفقاً لترتيبهم الوارد بأمر الإحالة:-

- ١- صمويل ادمز لحد وشهرته سام لحد .
- ٢- شيرين سيهاتي نانفت .
- ٣- كريستيان إنجيل . . .
- ٤- جان إيريك سورت تشاك . . .
- ٥- هانز كريس هوليزن . . .
- ٦- جون جورج توماستفيسكي . . .
- ٧- ريدة خضر عبد الهادي محمد البرعي .
- ٨- أسامه عريزي . . .
- ٩- سانيا مارك . . .
- ١٠- جيسكا اليزابث كيجين . . .
- ١٥- جولي إن هيوز . . .
- ١٦- المادين كورتوفيتش . . .

رئيس المحكمة



أمين السر

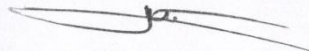


- ١٧- جود يمير ميليتش . . .
- ١٨- ليلي وداد جعفر . . .
- ٢٠- ماريانا كوفاشوفيتش . . .
- ٢١- ستيسي لين هاج . . .
- ٢٢- دانا دياكونو . . .
- ٢٣- على جودة الحاج سليمان . . .
- ٢٤- مارون عبدو صفيير . . .
- ٢٥- مايكل جيمس بلت سارو . . .
- ٣٠- تشارلز دن . . .
- ٣٢- سمير أمين سليم جراح . . .
- ٣٤- ناسي جمال الدين حسين عقيل . . .
- ٣٧- باتريك باتلر . . .
- ٣٨- ناتاشا تاينس . . .
- ٣٩- ميذا ميشيل بتر . . .
- ٤٢- أندرياس جاكوبس . . .

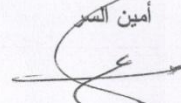
لم يحضروا رغم إعلانهم قانونا ويجوز الحكم في غيابهم عملاً بالمادة ١/٢٨٤
من قانون الإجراءات الجنائية . . .

ومن حيث أن وقائع الدعوى كما وقرت في يقين المحكمة واستقرت
في وجدانها - أخذاً مما تضمنته الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها وما دار في
شأنها بجلسات المحاكمة تتحصل في أن التمويل أصبح أحد الآليات العالمية
التي تشكل في إطارها العلاقات الدولية بين مانح ومستقبل ولا شك أن التمويل

رئيس المحكمة



أمين السر



شكل من أشكال السيطرة والهيمنة الجديدة (فهو استعمار ناعم أقل كلفه من حيث الخسائر والمقاومة من السلاح العسكري) تنتهجه الدول المانحة لزعرعه امن واستقرار الدول المستقبلية التي يراد إضعافها وتفكيكها .

وفي ظل النظام البائد - الذي قزّم من مكانه مصر الإقليمية والدولية وانبطح إمام المشيئة الأمريكية في مد جسور التطبيع بين مصر وإسرائيل - برز علي السطح التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني - كأحد مظاهر هذا التطبيع بدعوى الدعم الخارجي والحوار مع الآخر ودعم الديمقراطية والحكم ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المسميات التي يتدارؤون ويستترون في ظلها وقد أفرغوها من محتواها الحقيقي وطبعوا عليها مطامعهم وأغراضهم في اختراق أمن مصر القومي وأفناء موجباته وتقويض بنيان مؤسسات الدولة وتفكيك أجهزتها وصولاً لتقسيم المجتمع وتفكيته وإعادة تشكيل نسيجه الوطني وخريطته الطائفية والسياسية بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية التي كانت تعلقو - في ظل النظام السابق - علي الصالح الوطني العام للشعب المصري وبلاده .

وإزاء تردى الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر وإحساس الشعب بضعف ورخاوة الدولة وتفككها وانه ترك مصيره في يد جماعات سياسية (عصابة) تحكمها المصالح الخاصة ولا يحكمها الولاء للوطن ، اندلعت في الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ثورة شعبيه حقيقية لإزاحة هذا الركام عن كاهل الشعب المصري وكسر قيود الهيمنة والتبعية والارتهان الإسرائيلي التي أدمت معصم كل مصري واستعادة الحرية والكرامة

الإنسانية والعدالة الاجتماعية التي غابت عن مصر كثيراً ، فأطاحت بالقائمين علي السلطة ومهدت الطريق نحو بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة ، فأوجس ذلك في نفس الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة للكيان الصهيوني خيفة ورعباً فكان رد فعل الأولي أنها رمت بكل ثقلها - ضد هذا التغيير الذي لم تعد آلياتها القديمة قادرة علي احتوائه ومن ثم اتخذت مسألة التمويل الأمريكي أبعاداً جديدة في محاوله لاحتواء الثورة وتحريف مساراتها وتوجيهها لخدمه مصالحها ومصالح إسرائيل فكان من مظاهره تأسيس فروع لمنظمات أجنبية تابعه لها داخل مصر خارج الأطر الشرعية لتقوم بالعديد من الأنشطة ذات الطابع السياسي - والتي لا يجوز علي الإطلاق الترخيص بها - للاخلال بمبدأ " السيادة " وهو المبدأ المتعارف عليه والمستقر في القانون الدولي ويعاقب عليه في كل دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها - ففي خلال الفترة من أول مارس ٢٠١١ حتى ٢٩/١٢/٢٠١١ قام المركز الرئيسي لمنظمه المعهد الجمهوري الدولي " ذي الصفة الدولية " ومركزه الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم المتهمين من الأول حتى العاشر وهم علي التوالي صمويل ادمز لحدود وشهرته سام لحدود، شيرين سيهاني نانفيت كريستيان إنجيل ،، جان إيريك سورت تشاك ،، هانز كريس هوليزن، جون - جورج توماستفيسكي ، ريدة خضر عبد الهادي محمد البرعي ، أسامة غريزي، سانيا مارك، جيسكا اليزابيث كيجين . . .

*** أموالا بلغ قدرها اثنين وعشرين مليون وتسعمائة وعشرين ألف دولار منها مبلغ ثمانية عشر مليون دولار خلال شهر مايو ٢٠١١ فقط ، وذلك من

خلال التحويل المباشر علي حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض . . ولاقي لهذا التسلم قبولاً من المتهمين وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة خمسة فروع للمنظمة المذكورة قام المتهمون باتخاذ مقارات لها في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية، وعملوا علي إدارة الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي (التي لا يجوز الترخيص بها علي الإطلاق) بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها ، وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المهدي الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي بما يخل بالسيادة الوطنية للدولة نتيجة مباشره ذلك النشاط الذي لا يجوز الترخيص به .

واشترك المتهمون من الحادي عشر حتى الرابع عشر وهم علي التوالي احمد شوقي احمد محمد هيكل ، احمد عبد العزيز عبد العال علي ، احمد زكريا أرباب ادم ، عصام محمد علي برعي بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين سالف الذكر - علي ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمة ذات صفه دوليه في مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية بان أتفقوا فيما بينهم علي

الاتحاق بفروع المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر والاشتراك في إدارة شئونها الفنية والمالية والإدارية ، وساعدهم علي ذلك الاشتراك معهم في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط ٠٠ والذي لا يجوز علي الإطلاق الترخيص به لإخلاله بالسيادة الوطنية للدولة ٠٠ وفي مقابل اشتراك المتهمين في هذه الجريمة (إدارة فروع منظمه المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية) تقاضوا أموالا واتخذت صورته مرتبات من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وأيضا بطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول فتمت الجريمة بناء علي هذا الاتفاق وتلك المساعدة، وفي خلال الفترة ذاتها المار بيانها قام المركز الرئيسي لمنظمه المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية بتسليم المتهمين من الخامسة عشره وحتى الخامس والعشرين وهم علي التوالي - جولي إن هيوز ، المادين كورتوفيتش ، بوديمير ميليتش ، جوديمير ميليتش ، ليلي و داد جعفر ، روبرت فريدريك بيكر ، ماريانا كوفاشوفيتش ، ستيسي لين هاج ، دانا دياكونو ، علي جودة الحاج سليمان ، مارون عبدو صفير ، مايكل جيمس بلت سارو - أموالاً بلغ قدرها ثمانية عشر مليون دولار منها أربعة عشر مليون دولار خلال شهر ابريل ٢٠١١ فقط ،

وذلك من خلال التحويل المباشر علي حسابات بنكيه خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة ببعضهم وكان ذلك التسليم من جانب المركز الرئيسي للمعهد المذكور والذي صادف قبولاً من المتهمين سالف الذكر وذلك في سبيل تأسيس وإدارة ثلاثة فروع للمنظمة المذكورة قام المتهمون باتخاذ مقار لها بمحافظات الإسكندرية والجيزة وأسيوط بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعملوا علي إدارة الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي (التي لا يجوز الترخيص بها) بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي بما يخل بالسيادة الوطنية للدولة نتيجة مباشره ذلك النشاط الذي لا يجوز الترخيص به .

واشترك المتهمون من السادس والعشرين حتى التاسع والعشرين وهم علي التوالي محمد اشرف عمر كامل الوكيل، روضه سعيد احمد علي ، حفصه ماهر حلاوة ، امجد محمد احمد مرسى بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من (الخامسة عشره وحتى الخامس والعشرين) سالف الذكر علي ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمة ذات صفه دولية في مصر بغير ترخيص من

الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية بمجافطات الجيزة والإسكندرية وأسيوط والاشتراك في إدارة شئونها الفنية والمالية والإدارية ، ساعدهم علي ذلك بالاشتراك معهم في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر - الذي لا يجوز الترخيص به - وفي مقابل الاشتراك في تلك الجريمة (إدارة فروع منظمه المعهد الديمقراطي الوطني) ذي الصفة الدولية " بغير ترخيص " تقاضوا أموالاً أتخذت صورته مرتبات من فروع المعهد بمصر .

ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم ، وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول - فتبت الجريمة بناء علي هذا الاتفاق وتلك المساعدة . .

وفي خلال الفترة ذاتها قام المركز الرئيسي لمنظمه فيريدم هاوس "بيت الحرية" ذي الصفة الدولية ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية بتسليم المتهمين من الثلاثين حتى الثالث والثلاثين وهم تشارلز دن ، الشريف احمد صبحي منصور، سمير أمين سليم جراح ، محمد احمد عبد العزيز أموالاً بلغ قدرها أربعة ملايين وثلثمائة وواحد وتسعين ألف ومائة وأربعة وثمانون دولاراً بطريق التحويل المباشر علي حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال احد الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق

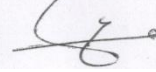
استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشره بحسابات بنكيه خارج مصر يتم ايداع الأموال ههنا لهذه الأغراض وقد لاقى هذا التسليم قبولا من المتهمين المذكورين في سبيل تأسيس وإدارة فرع للمنظمة المذكورة اتخذ المتهمون مقراً لها بمحافظة القاهرة بغير ترخيص من الحكومة المصرية ، وعملوا علي إدارة الشئون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي (التي لا يجوز الترخيص بها) بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلاميا لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي للمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي بما يخل بالسيادة الوطنية للدولة نتيجة مباشره ذلك النشاط الذي لا يجوز الترخيص به .

واشترك المتهمون من الرابعة والثلاثين وحتى السادس والثلاثين - وهم نانسي جمال الدين حسين عقيل ، باسم فتحي محمد علي محمود ، مجدي محرم حسن مصطفى بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين (من الثلاثين حتى الثالث والثلاثين) سالف الذكر علي ارتكاب جريمة إدارة فروع لمنظمه ذات صفة دولية في مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية بان أتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع المنظمة بمحافظة القاهرة والاشتراك في إدارة شئونه الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم علي ذلك بالاشتراك في إجراء البحوث

رئيس المحكمة



أمين السر



والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بمباشرة ذلك النشاط بمصر - الذي لا يجوز الترخيص به - وفي مقابل الاشتراك في تلك الجريمة (إدارة فرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " " ذي الصفة الدولية " بغير ترخيص) تقاضوا أموالاً اتخذت صورته مرتبات - من فرع منظمه فريدم هاوس بالقاهرة ومن المركز الرئيسي للمنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول - فتمت الجريمة بناء علي هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وخلال الفترة المار بيانها أيضاً قام المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية (ذي الصفة الدولية " بتسليم المتهمين من السابع والثلاثين وحتى الأربعين وهم : باتريك باتلر ، ناتاشا تاينس ، ميدا ميشيل بتز ، يحي زكريا غانم علي أموالاً مباشره بلغ قدرها اثنين مليون وثمانمانه وثلاثة وأربعون ألف وأربعمائة واحد عشر دولار أمريكي وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فرع لمنظمه المركز المذكور اتخذ المتهمون مقرا لها في محافظة القاهرة بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعملوا علي إدارة الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من البرامج وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتمويل العديد من الأشخاص

رئيس المحكمة

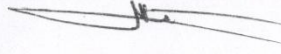
أمين السر

الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط .

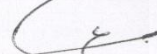
واشترك المتهم الواحد والأربعون وهو أسلام محمد احمد فؤاد شفيق بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين سالفى الذكر (من السابع والثلاثين حتى الأربعين) علي ارتكاب جريمة إدارة فرع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع منظمه المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية في مصر والاشتراك في إدارة شئون المالية والإدارية وساعدهم علي ذلك بالاشتراك في إدارة الشئون المالية والإدارية لهذا الفرع لتمكينه من مباشرة نشاطه في مصر بما فيها تلقي تحويلات ماله من الخارج علي حساب شخصي بأحد البنوك العاملة في مصر وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر، وإرسالها للمقر الرئيسي للمنظمة المذكورة وذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية . . . وفي مقابل اشتراكه في تلك الجريمة (إدارة فرع لمنظمه المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية) تقاضي أموالاً اتخذت صورته مرتبات . . . وذلك من فرع المنظمة بمحافظة القاهرة ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية فتمت الجريمة بناء علي هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وفي خلال الفترة ذاتها أيضاً قام الجانب الألماني عن طريق المركز الرئيسي لمنظمه كونراد ادنياور الألمانية بدوله ألمانيا الاتحادية بتسليم

رئيس المحكمة



أمين السر



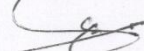
المتهمين الثاني والأربعين والثالثة والأربعين وهما أندرياس جاكويس ،
كريستين مارجريت بادي أموالاً مباشرة بلغ قدرها مليون وستمئة ألف يورو -
قبلاها مباشرة وذلك في سبيل إدارة فرع منظمه كونراد الألمانية بجمهورية
مصر العربية بغير ترخيص من الحكومة المصرية وإدارة نشاطاً سياسياً لا
يجوز الترخيص به أصلاً تمثل في قيامهما بتنفيذ المنات من برامج التدريب
السياسي وورش العمل وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات
والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وذلك كله لا يجوز
الترخيص به لإخلاله بسيادة الدولة المصرية .

ومن حيث أن وقائع الدعوى علي النحو المساق المتقدم ، قام الدليل
علي ثبوتها في حق المتهمين وسلامه إسنادها إليهم من شهادة كل من ١ -
قائمه محمد أبو النجا وزيره التخطيط والتعاون الدولي ٢ - مروان ذكي بدر
المشرف علي مكتب وزيره التعاون الدولي والتخطيط والسفير السابق بوزارة
الخارجية ٣ - أسامه عبد المنعم حسين شلتوت مدير شئون المنظمات غير
الحكومية بوزارة الخارجية ٤ - ليلي احمد بهاء الدين نائبه مساعد وزير
الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية والدولية ٥ -
عزيزة يوسف مصطفى رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة
التضامن والعدالة الاجتماعية ٦ - محمود علي محمود مقدم شرطه بقطاع الأمن
الوطني بوزارة الداخلية ٧ - طارق مرزوق محمد مدير إدارة مكافحه جرائم
الاختلاس والأضرار بالمال العام بوزارة الداخلية ٨ - هشام محمد فكرى عبد
الحليم عضو هيئة الرقابة الإدارية ٩ - دولت عيسى سويلم محلله سياسيه

رئيس المحكمة

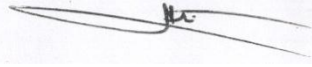


أمين السر




واستشاري تنموى ١٠- أسامة محمود محمد احمد مسنول مركز التصوير
 بشركة الزمالك بزنس سنتر - ١١- مينا يوسف عدلي يوسف موظف خدمه
 العملاء بشركة دي إتش أل- ١٢- عبد الحميد محمد حسين حارس احدى
 العقارات بالدقي بالجيزة -١٣- فاروق صالح ناصر رئيس مجلس إدارة
 الشركة الدولية للاتصالات - وما جاء بتقرير لجنة تقصي الحقائق بقرار وزير
 العدل وما قرره المتهمون صمويل ادم لحدود وشيرين سيهاني نانفيت
 وكريستيان إنجيل وجون جورج توما ستفيسكي وريده خضر عبد الهادى
 واحمد شوقي احمد هيكل واحمد عبد العزيز عبد العال واحمد زكريا أرباب ادم
 وعصام محمد علي برعي وجوئى أن هيوز والمالدين كروتوفيتش وليلى وداد
 جعفر وروبرت فريميك بيكر وماريانا كوتافيتش و... لين هاج ومحمد
 اشرف عمر الوكيل وروضه سعيد احمد وحفصة ماهر حلاوه وامجد محمد
 مرسي ومحمد احمد عبد العزيز ونانس جمال الدين حسين عقيل وباسم فتحي
 محمد علي ومجدى محرم حسين ويحي زكريا غانم وإسلام محمد احمد فؤاد
 واندياس جاكويس وكريستينا مارجريت - بالتحقيقات وما عرفت كل من
 نسمة احمد إبراهيم موسى وسحر محمد ياسين ومروه صلاح مصطفى عبده
 ومازن حمدى عبد الله بالتحقيقات وما أفادت به وزاره التعاون الدولي بشأن
 التمويل الأجنبي الذي حصلت عليه بعض المنظمات وما أفادت به أيضا وزارة
 التضامن الاجتماعي بشأن المنظمات الأجنبية المسجلة في مصر وما ثبت
 بتقارير البنك المركزي بشأن حسابات بعض المنظمات وبعض المتهمين وما
 ورد بتقرير الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق - إدارة مكافحه جرائم الحاسبات

رئيس المحكمة



أمين السر



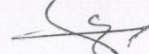
وشبكة المعلومات قسم المساعدات الفنية - بشأن فحص الحواسب الآلية المضبوطة وما أفادت به مصلحه الضراب بشأن المنظمات الأجنبية - وما أفادت به المخابرات العامة بشأن التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية - والأجنبية - وما أسفر عنه الضبط والتفتيش لمقار المنظمات الذي تم بمعرفة النيابة العامة .

فقد شهدت الشاهدة الأولى فايژه محمد أبو النجا بالتحقيقات أن إحداث ثورة يناير ٢٠١١ جاءت مفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية وخرجت عن سيطرتها لتحولها إلى ثورة للشعب المصري بأسره وهو ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية في حينه العمل بكل ما لديها من إمكانيات وأدوات لاحتواء الموقف وتوجيهه في الاتجاه الذي يحقق المصلحة الأمريكية والإسرائيلية ، ولم تجد سببلاً لإجهاض هذه الثورة سوى خلق حالة من الفوضى والعمل على استمرارها لتتمكن خلالها القوى المناوئة لمصر دولية كانت أو إقليمية من إعادة ترتيب أوراقها في التعامل مع التطورات في مصر بعد ثوره يناير ومن ثم استخدمت التمويل السياسي المباشر لمنظمات المجتمع المدني المصري - القانونية وغير القانونية وكذلك المنظمات الأمريكية التي لم يتم الترخيص لها من جانب وزاره الخارجية المصرية - وأضافت أن إصرار الجانب الأمريكي في الماضي قدماً في تنفيذ أنشطه بعينها للمنظمات غير المرخص لها لمزاولة نشاطها في مصر قد ظهر جلياً في قيام منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني وفريدم هاوس "بيت الحرية" والمركز الدولي للصحفيين - وهي جميعها منظمات أمريكية - يفتح العديد من المكاتب

رئيس المحكمة



أمين السر



والفروع لها في العديد من المحافظات المصرية وتمويلها تحت زعم توسيع مساحة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وكل ذلك براء من هذه المزاعم الباطلة التي ترمي في حقيقتها إلى تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي (الذي لا يجوز الترخيص به) بإجراء دورات تدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين وبرامج خاصة بالتظاهر والاعتصامات بما يمثل خرقاً للمجتمع المصري ومساساً واضحاً بأمنه القومي وتحد سافر للسيادة المصرية وأضافت أن قدر مبالغ التمويل الأمريكي المباشر لمنظمات المجتمع المدني المصرية منها والأمريكية القانونية وغير القانونية قد بلغ عقب الثورة وحتى سبتمبر ٢٠١١ حوالي ١٠٥ مليون دولار أمريكي وإنها اتضح لها ذلك من خلال إعلان رسمي من الجانب الأمريكي بقراره الأحادي بإعادة برمجه مبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ، وتأكيد السفارة الأمريكية في القاهرة بأن واشنطن خصصت حتى صيف ٢٠١١ مبلغ ١٠٥ مليون دولار للمجتمع المدني في مصر والمنظمات الأمريكية وظهر ذلك لها أيضاً من خلال الإخطارات التي وردت لها من الجانب الأمريكي موضح بها مبالغ التمويل بناء على طلبها المتكرر بعد هذا الإعلان . .

كما أضافت أن التمويل الأمريكي المباشر لتلك المنظمات قد تم دون موافقة الحكومة المصرية وبقرار أحادي من الجانب الأمريكي (السفارة الأمريكية والوكالة الأمريكية بالقاهرة اللتان تحددان دون أي تشاور مع الحكومة المصرية أو إعلام مسبق لها بحجم التمويل المتاح أو طبيعة النشاط

رئيس المحكمة



أمين السر



وأهدافه) وهو ما يناقض اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين الجانبين المصري والأمريكي في إطار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ ويتعارض أيضاً مع ما هو متفق عليه بين البلدين بموجب الخطابات المتبادلة بين وزاره خارجية البلدين وبينها وبين السفير الأمريكي في القاهرة عام ٢٠٠٤ والذي يقصر التمويل الأمريكي المباشر علي المنظمات غير الحكومية المصرية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي وعلي المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي أبرمت اتفاقاً نمطياً مع وزاره الخارجية المصرية يرخص لها العمل في مصر واختتمت شهادتها بأنه لا ينبغي الاحتجاج بان الدولة نفسها تتقاضى مساعدات اقتصادية وعسكرية واجتماعيه لان مثل هذه المساعدات تتم وفقاً لاتفاقيات جرى التفاوض حول شروطها ووجوه اتفاقها طبقاً لاتفاقيات حكوميه أصبحت بعد التصديق عليها من المجالس النيابية أصبح لها قوة القانون . ومن ثم لا يجوز علي الإطلاق مقارنه ممارسه الدولة لإعمال السيادة متمثلة في إبرام الاتفاقات الدولية وبين حصول منظمات المجتمع المدني أو أشخاص أو كيانات سواء كانت مصريه أو أجنبية علي تمويل مباشر من دول أو جهات أجنبية . .

وقد شهد الشاهد الثاني مروان ذكي بدر بالتحقيقات انه يختص بالإشراف علي كل الموضوعات والأوراق التي ترد لمكتب وزير التعاون الدولي ويتولي عرضها ومتابعتها ومن ضمن اختصاصاته متابعه التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية وقد تلاحظ لي عقب الشهور التالية لأحداث ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ تدفق التمويل الأمريكي بصوره هائلة للمنظمات غير

رئيس المحكمة



أمين السر



الحكومية تجاوزت المائة مليون دولار دون علم وموافقة الحكومة المصرية وبدون ضوابط ومن بين المنظمات التي تم تمويلها فروع لمكاتب ومنظمات أمريكية غير مسموح لها بالعمل في مصر من بينها منظمة المعهد الجمهوري الدولي ومنظمة المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة فريدم هاوس " بيت الحرية " والمركز الدولي للصحفيين وجميعها منظمات أمريكية فتحت فروعاً لها في مصر بغير توقيع اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية المصرية يسمح لها بممارسه النشاط في مصر ؟ ! فاعترضت علي ذلك وزارة التعاون الدولي بصفه رسميه مع الحكومة الأمريكية لأنه يمثل خرقاً للاتفاقية الموقع عليها الجانبين المصري والأمريكي في عام ٢٠٠٤ بين وزارتي خارجية البلدين ووزير التعاون الدولي في مصر والسفير الأمريكي في القاهرة والتي تتضمن قصر التمويل الأمريكي المباشر علي المنظمات غير الحكومية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي وعلي المنظمات الأمريكية التي أبرمت اتفاقاً نمطياً مع وزاره الخارجية المصرية يرخص لها العمل في مصر (بما يشكل أضراراً بالمصلحة القومية لمصر ٠٠٠ وأضاف انه رغم وجود أكثر من ثلاثين ألف جمعية أهلية ومنظمة مجتمع مدني مسجله في مصر إلا أن التمويل الأمريكي لا يتم إلا لكيانات غير مسجله وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية من خلال عقد برامج تدريبية ذات طابع سياسي لدعم الحملات الانتخابية وتكوين الأحزاب السياسية وهو ما لا يجوز الترخيص به أصلاً ٠٠

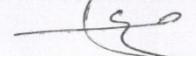
وقد شهد الشاهد الثالث أسامه عبد المنعم حسين شلتوت بالتحقيقات انه بصفته مدير شئون المنظمات الأجنبية غير الحكومية بوزارة الخارجية

المصرية ومختص بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في فتح فرع لها في مصر ومتصل أيضا بالجهات الحكومية والأمنية المصرية ذات الصلة بهذا الملف مثل وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية والجهات المصرية الأمنية المختلفة بغرض فحص ودراسة الطلبات التي تتقدم بها المنظمات الأجنبية غير الحكومية بالعمل في مصر سواء لفتح فرع جديد لها لأول مرة أو عند تجديد الموافقات السابقة ، وانه يترتب علي رفض أي جهة من الجهات المصرية ذات الصلة عدم الموافقة علي فتح فرع المنظمة الأهلية في مصر ، بينما يترتب علي موافقة الجهات المذكورة علي إنشاء فرع المنظمة في إعداد اتفاق نمطي يوقع من ممثل المنظمة في مصر والقطاع القانوني بوزارة الخارجية ثم يرسل ذلك الاتفاق النمطي لوزارة التضامن الاجتماعي لتقوم بتسجيل فرع المنظمة بالوزارة وفي حالة رغبة المنظمة في إضافة مجال آخر لأنشطتها المبينة في الطلب الأصلي يتم استطلاع رأي كافة الجهات المذكورة مره أخرى وفي حالة الموافقة من جميع الجهات تخطر أيضا وزارة التضامن الاجتماعي لإتمام الإجراءات وأضاف أن عدد المنظمات الأجنبية الغير حكومية المرخص لها بفتح فروع في مصر يصل إلي ثلاثة وسبعون فرعاً عبارة عن خمسة وعشرون فرعاً للمنظمات الغير حكومية أمريكية وسبعة وعشرون فرعاً لمنظمات غير حكومية أوروبية وواحد وعشرون فرعاً لمنظمات غير حكومية عربية ، وفي خلال الخمس سنوات الماضية تقدمت أكثر من ثلاثين منظمة أجنبية غير حكومية بفتح فروع لها في مصر ولم تتم الموافقة بما يترتب عليه أن تكون كل منظمة من هذه المنظمات مخالفه للقانون المصري

رئيس المحكمة



أمين السر



عند تعاملها بفتح فرع لها في مصر أو ممارسه نشاطها الفعلي علي ارض الواقع ، وان كلاً من منظمات المعهدين الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسه فريدم هاوس " بيت الحرية " وهي منظمات دولية أمريكية غير حكوميه ولها الكثير من الفروع في دول العالم قامت بفتح فروع لها في مصر وتمارس نشاطها فيها بالمخالفة للقانون وسبق لها طلب فتح فروع في مصر ولكن لم يتم الموافقة علي ذلك . . . وانه لا يجوز لأي منظمه أجنبية غير حكوميه ممارسه العمل في مصر أو فتح فرع لها بدون موافقة صريحة من الجهات المصرية المختصة ، وانه لا يترتب علي مجرد تقديم الطلب أي اثار قانونية تجيز لتلك المنظمات ممارسه العمل وذلك في ضوء ضرورة إبرام اتفاق نمطي مع وزارة الخارجية ثم الترخيص من وزاره التضامن وانه في هذا الصدد يختلف وضع فروع المنظمات الأجنبية الغير الحكومية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية التي يتيح لها القانون التأسيس وممارسه العمل بعد أخطار وزاره التضامن بذلك إذا لم تقم الوزارة بالاعتراض علي التأسيس أو رفضه بعد مرور ستين يوم علي ذلك الإخطار ، وان وزارة الخارجية المصرية قامت عدة مرات بأخطار كلاً من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنظمه فريدم هاوس أنها مخالفة للقانون المصري إلا أنها مستمرة في ممارسه نشاطها وفتح فروع لها في مصر وممارسه نشاطها علي ارض الواقع ويضيف أن المنظمات المذكورة تمارس عملاً في مجال النشاط السياسي من خلال أقامه وعقد دورات وندوات وورش عمل تتعلق بالعملية الانتخابية وتنصب علي الناخب والمرشح والحزب والتصويت والدعاية

رئيس المحكمة



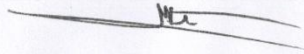
أمين السر



والتمويل والاتصالات وذلك من خلال تدريب شريحة معينة من النشطاء السياسيين وبعض الأحزاب السياسية وبعض جمعيات المجتمع المدني وان هذا النشاط في مجمله وبالنظر للهدف منه يعد نشاطا سياسيا واتصال بالأحزاب السياسية وهي مجالات عمل محظورة علي منظمات المجتمع المدني سواء كانت مصريه أو أجنبية حتى لو كانت مرخصة وان من شأن ذلك أن يترتب عليه ضرر بالغ بالأمن القومي المصري لان هذه الأنشطة تستهدف شريحة من النشطاء السياسيين لتمرير الأفكار الخاصة بالمعهدين الجمهوري والديمقراطي باعتبارهما يمثلان الحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا وما يتصل بذلك من تقوية تيار فكري أو حزبي أو سياسي معين في مصر علي حساب بقية الاتجاهات الأخرى وعلي نحو يخدم أهداف ومصالح المعهدين والحزبين التابعين لهما وهذا الوضع من شأنه تشجيع دول ومنظمات أجنبية أخرى بالعمل بنفس الطريقة لتقوية تيارات واتجاهات سياسيه في مصر مما يرتب عليه إحداث شروخ وصدع في بنية المجتمع المصري ووحدته .

وأضاف أن ما وقفت عليه إدارة المنظمات غير الحكومية الأجنبية بوزارة الخارجية من نشاط لكل من المعهدين الديمقراطي والجمهوري قد بدا من خلال ما ورد من تقارير عن نشاط المعهدين المذكورين في السفارة الأمريكية بالقاهرة التي أفادت بقيام المعهد الديمقراطي بعقد ١٥٢ ورشه عمل بالاشتراك أيضا مع المنظمات المصرية الأهلية وذلك كله خلال ستة أشهر فقط بعد ثورة يناير ٢٠١١ .

رئيس المحكمة



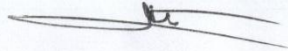
أمين السر



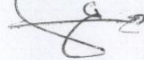
وانه وفقا للمعلومات المتوافرة بإدراة المنظمات الأجنبية الغير حكومية بوزارة الخارجية المصرية فإن المسئول عن المعهد الجمهوري الدولي في مصر هو المتهم / سام لحدود - المدير المقيم للمعهد في مصر والمتهم / أسامه غاريزى مسئول البرامج المقيم للمعهد في مصر وهما أمريكيين من أصل لبناني وبالنسبة للمعهد الديمقراطي الوطني المسئول عن إدارته في مصر هي المتهمه / جولي هيوز والمتهمه ليلي جعفر المدير الأعلى للبرامج في مصر وانه بالنسبة لمؤسسه فريدم هاوس المسئولة عن إدارتها في مصر المتهمه / نانسي جمال الدين عقيل .

وقد شهدت الشهادة الرابعة ليلي احمد بهاء الدين أنها تختص بحكم عملها كنانبه عن وزير الخارجية ضمن لجنة وطنيه مشكله بوزارة الخارجية المصرية للنظر في الطلبات المقدمة من المنظمات الأجنبية الغير حكومية لمراقبه الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر . ولا يشترط في المنظمة مقدمه الطلب أن تكون قد عقدت اتفاقاً نمطياً مع وزاره الخارجية ومرخص لها بممارسه العمل في مصر من وزاره التضامن الاجتماعي وبناء علي هذا تم إصدار عدد من الموافقات علي متابعه الانتخابات لعدد من المنظمات الأجنبية غير الحكومية معظمها لم يعقد اتفاقاً نمطياً مع وزاره الخارجية وليس لديه ترخيص من وزاره التضامن والبعض الآخر ليس له نشاط أو وجود في مصر وأضاف أن لا يمكن للمنظمات الأجنبية غير الحكومية محل التحقيق (المعهد الديمقراطي الوطني ، المعهد الجمهوري الدولي) والتي صدر لها الموافقة علي متابعه الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر أن تعتبر هذه الموافقة

رئيس المحكمة



أمين السر



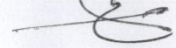
بمثابة ترخيص للعمل لها في مصر إذ أن الطلب المقدم من كل المعهدين المذكورين كان يتضمن فقط الموافقة على متابعه الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر ولم يتضمن الترخيص بممارسه النشاط بصفه عامه أو فتح فرع لأي منهما في مصر لاسيما وان هذا الأمر تختص به اداره المنظمات الأجنبية غير الحكومية بوزارة الخارجية ولا يدخل في اختصاص اللجنة الوطنية المؤقتة والمشكلة للنظر في طلبات متابعه الانتخابات حيث أن لكل من الأمرين مسار يختلف تماما عن المسار الآخر . .

وقد شهدت الشاهدة الخامسة عزيزة يوسف مصطفى باختصاصها بالإشراف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية علي مستوى الجمهورية من خلال ثلاث إدارات أحداها الإدارة العامة للمنظمات الأجنبية في مصر وانه يتعين قانوناً لكي تفتح منظمه أجنبيه فرعاً لها في مصر أن توقع اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية المصرية بعد الحصول علي الموافقة الأمنية علي تلك المنظمة حيث يتم تسجيلها عقب ذلك بوزارة التضامن والعدالة الاجتماعية علي ضوء هذا الاتفاق المبرم مع وزاره الخارجية وفي حاله تلقي تلك المنظمة الأجنبية تمويلاً من الخارج فانه يتعين عليها أولاً بيان الغرض من النشاط وشخص المسنول عنها وبيان مصدر التمويل وفي جميع الأحوال يمتنع علي هذه المنظمات الأجنبية القيام بعمل سياسي أو نشاط حزبي أو ممارسه نشاط خاص بالانتخابات العامة في مصر ، وان الترخيص بنشاط المنظمات الأجنبية محدد لمدته زمنية قابله للتجديد وفقاً للفترة الزمنية التي يتطلبها المشروع المقترح التي تقوم بتنفيذه في مصر وأضاف أن كل من منظمه فريدم هاوس " بيت

رئيس المحكمة



أمين السر



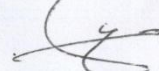
الحرية " والمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسه كونراد ادنياور الألمانية والمركز الدولي للصحفيين هي منظمات أجنبية غير مقيده بوزارة التضامن لجمعيات أهلية في مصر ولم تقدم وزاره الخارجية المصرية ما يفيد توقيع هذه المنظمات لاتفاقية نطية أو خطابات متبادلة معها وفقا للقانون .

وشهد الشاهد السادس محمود علي محمود بالتحقيقات انه بناء علي تكليفه من رئاسته بقطاع الأمن الوطني بإجراء التحريات حول المنظمات غير الحكومية التي تباشر نشاطها في مصر بدون ترخيص وتلقي تمويلأً أجنبية من جهات خارجية بالمخالفة للقانون فقد أسفرت تحرياته السرية عن قيام عدد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية ذات الصفة الدولية قد اتخذت فروعاً ومقاراً لها في جمهورية مصر العربية دون الحصول علي ترخيص وموافقة علي العمل من وزاره الخارجية المصرية ووزارة التضامن الاجتماعي وان تلك المنظمات تشمل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة فريدم هاوس " بيت الحرية " والمركز الدولي الأمريكي للصحفيين - ومنظمة كونراد اديناور الألمانية - وان المعهد الجمهوري هو منظمه دوليه مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ولها فروع عديدة في العديد من دول العالم وبعد إحداث يناير ٢٠١١ - اتخذ المعهد المذكور خمسة مقار في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر لممارسه نشاط فروعاه في مصر دون ترخيص وان المتهم صمويل آدمز لحدود يتولي منصب المدير الإقليمي للمعهد في مصر وكذا المتهمه سيهاني نانفيت التي تشغل منصب

رئيس المحكمة



أمين السر

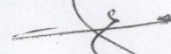


مديره فرع الأقصر وأن المسنولين عن إدارة المعهد الجمهوري الأمريكي الدولي في مصر عقب الثورة مباشرة نظموا عدداً من الدورات التدريبية " خاصة للشباب " بدعوى ترسيخ مبادئ الديمقراطية مع توفير أقامه فنديقيه للمشاركين في بعض تلك الدورات وصرف مبالغ ماليه لهم وذلك علي الرغم من عدم مشروعيه ممارسه المعهد لنشاطه في مصر - كما قام المسنولون عن المعهد بتنظيم العديد من الدورات لممثلتي التيارات والأحزاب والقوى السياسية المختلفة حول الانتخابات البرلمانية القادمة وانه قد سبق صدور قرار وزير الخارجية بإيقاف نشاط المعهد الجمهوري الدولي في مصر ويضيف انه في إطار جمع المعلومات والتحريات حول المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي ونشاطه في مصر تبين انه منظمه دوليه أمريكية غير حكومية مقر الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية وقد اتخذ عدداً من المقار والفروع لممارسه نشاطه في مصر بمحافظات الجيزة والإسكندرية وأسيوط وذلك بغير ترخيص من الجهات ذات الصلة وان القائمين علي إدارة فروع ونشاط المعهد في مصر هم كل من المتهمين " جولي هيوز ، مديره المعهد بالبلاد و" ليلي جعفر " والصربي " بوديمير " مدير فرع المعهد بالإسكندرية والصربي " المادين بوكو فيتش " مدير فرع المعهد بأسيوط والمتهمه حفصة ماهر حلوة مساعد مسنول البرامج بالمعهد والمتهم امجد محمد مرسي مساعد مدير مكتب فرع المعهد بأسيوط ٠٠ وان المعهد بفروعه يمارس نشاطاً سياسياً تحت شعار دعم الديمقراطية ويقوم في الواقع بدعم بعض الأحزاب السياسية وجمع معلومات وبيانات عن الوضع السياسي والقوى السياسية وتنفيذ استبيانات واستطلاعات

رئيس المحكمة



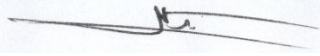
أمين السر



الرأي ، في أوساط المواطنين حول لوائح وهياكل والمؤسسين للأحزاب السياسية في مصر وعقد ورش عمل ودورات تدريبية بالمشاركة مع بعض الأحزاب والقوى السياسية المختلفة . . . وذلك كله دون موافقة من وزارتي الخارجية المصرية والتضامن الاجتماعي - كما أسفرت التحريات التي أجراها من أن مؤسسه فريدم هاوس " بيت الحرية " هي منظمة دولية أمريكية مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ولها عدد من الفروع ببعض دول العالم وإنها قد اتخذت مقراً لها في مصر لممارسه نشاطها من خلاله . . . وإن تلك المؤسسة تمارس عملها في مصر بالمخالفة للقانون ودون الحصول علي ترخيص والموافقات اللازمة من الجهات المصرية المختصة . . . وإن تلك المؤسسة قد قامت بالتمويل المباشر لعدد من منظمات المجتمع المدني المصري التي تمارس عملها أيضاً بالمخالفة للقانون - وعلي الرغم أن الهدف المعلن عن نشاط المنظمة هو دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أنها في الواقع تمارس أنشطه سياسيه تتضمن تدريبات وبرامج خاصة بالتظاهر والاعتصامات وأشاعه حاله من الفوضى والاضطرابات في البلاد لتهز بنيان المجتمع ومؤسساته والحيلولة دون تحول ديمقراطي حقيقي داخل البلاد وتضمن ذلك عمل دورات متخصصة لمجموعات من الطلاب والصحفيين والمهنيين والعمال كل في مجاله خارج مصر بالاتفاق مع كيانات مصريه غير مشروعه تأسست تحت مسمى شركات مدنيه للتحايل علي القانون وإخفاء نشاطها غير المشروع . . . كما أسفرت التحريات من أن كل من المتهمين محمد احمد عبد العزيز المدير التنفيذي بفرع فريدم هاوس في مصر والمتهمه نانسي

رئيس المحكمة

أمين السر



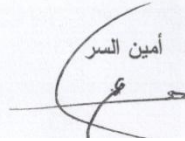

جمال عقيل مدير مكتب المنظمة في مصر والمتهم باسم فتحي محمد علي والمتهم الأردني سمير جراح يقومون علي إدارة نشاط المنظمة بالإضافة للمتهم شريف احمد صبحي منصور وهو مصري أمريكي يتولي مسنوليه مدير البرامج بالمؤسسة في مصر من خلال تحديد والاتفاق مع بعض الكيانات المتدنية المصرية علي المشروعات والبرامج التي تهدف المؤسسة لتنفيذها في مصر واختيار الكيانات المصرية التي تقوم بتنفيذ ذلك والاتفاق علي مبالغ التمويل التي تقدمها منظمه فريدم هاوس لتنفيذ أهداف وسياسات أمريكية لممارسه الضغوط علي مصر في المواقف والسياسات الدولية والإقليمية المختلفة . ويضيف انه في إطار جمع المعلومات وإجراء التحريات السرية حول نشاط المركز الدولي الأمريكي للصحفيين أن مقر مركزه الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية وقام بممارسه نشاطه في البلاد عام ٢٠١١ بعد ثوره يناير من خلال فتح فرع له في جمهورية مصر العربية ويمارس نشاطه بالمخالفة للقانون ودون الحصول عل موافقة وزارة الخارجية ووزارة التضامن الاجتماعي وانه في إطار ممارسه نشاطه المخالف للقانون يتلقي تمويل من جهات أجنبية دون الحصول علي أذن من الجهات المختصة في مصر وان القائم علي إداره ذلك الفرع في مصر كل من المتهمين أندرياس جاكوبس ويحي زكريا غانم علي وإسلام محمد احمد فؤاد شفيق وانه يمارس نشاطه علي ارض الواقع في مصر بالمخالفة للقانون . .

ويضيف انه في إطار جمع المعلومات وإجراء التحريات السرية حول نشاط فرع مؤسسه كونراد انياور الألمانية أسفرت التحريات أنها منظمه

رئيس المحكمة



أمين السر



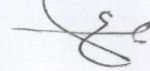
ألمانية تستغل المجتمع المدني المصري في ممارسه نشاطها بالمخالفة للقانون في مصر ومن خلال اتخاذ مقرها في محافظة القاهرة - ليقوم بجمع المعلومات والبيانات حول القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة علي الساحة في الفترة الأخيرة وقد قام فرع المنظمة بتقديم تحويل مباشر لإحدى الكيانات المصرية بالإسماعيلية لتنظيم دوره تدريبيه لمجموعه من الأشخاص في مختلف المحافظات حول كيفية حشد وتعبئه الجماهير في التظاهرات ونشر الشائعات في أوساط المواطنين بقصد زعزعه امن واستقرار مصر . .

وقد شهد الشاهد السابع طارق مرزوق محمد بالتحقيقات انه بصفته مدير إدارة مكافحة جرائم الاختلاس والأضرار بالمال العام بوزارة الداخلية تم تكليفه من لجنة تقصي الحقائق المشكلة بقرار وزير العدل رقم ٧٢١٨ لسنة ٢٠١١ بجمع المعلومات والتحريات بشأن التمويل الأجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني الأجنبية والمصرية دون إتباع الطريق القانوني وذلك خلال الفترة من فبراير حتى أغسطس ٢٠١١ و بجمع المعلومات وإجراء التحريات تبين أن منظمات فريدوم هاوس " بيت الحرية " والمركز الدولي للصحفيين والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ومؤسسه كونراد اديناور الألمانية غير مسجله في مصر وقد تلقت مبالغ ضخمة في شكل تحويلات من الخارج بعضها علي حسابات شخصية دون أن تسفر تحرياته عن وجود مشروعات حقيقية تم توجيه هذه الأموال إليها خلال تلك الفترة كما أسفرت تحرياته عن تلقي هذه المنظمات لجانب من هذا التمويل بصوره نقدية مباشرة من خلال المنافذ الجوية والبحرية والبرية وإدخالها للبلاد في حقائب

رئيس المحكمة



أمين السر



صحبه بعض الأشخاص بتكليف من جهات التمويل في الخارج حتى يصعب رصد تلك المبالغ المحولة وبالتالي الوقوف علي الغرض الحقيقي لتحويلها - وأسفرت تحرياته عن تلقي وحده غسيل الأموال حالتي اشتباه الأولى متصلة بمنظمة كونراد اديناور الألمانية التي يهدف نشاطها إلي دعم النشاط السياسي الديمقراطي حيث تلقت هذه المنظمة تحويلات علي حسابها بأحد البنوك المصرية من المؤسسة الرئيسية بألمانيا خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٦ حتى ٢٠١١/٦/٣٠ بلغت أربعمائة ألف يورو وكان سبب الاشتباه في غسل الأموال هو زيادة وكثافة المبالغ المحولة خلال تلك الفترة عن الفترات المماثلة في الأعوام الماضية والحالة الثانية متعلقة بتحويلات تلقاها المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية لدى إحدى البنوك المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت مبلغ المليون دولار منذ بداية فتح الحساب عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١ - ويضيف انه بالاستعلام من وزاره التضامن والعدالة الاجتماعية عن نشاط هاتين المنظمتين فتبين إنهما لا يتبعان وزاره التضامن ولا يخضعان لرقابتها المالية ويعملان في مصر بغير ترخيص . . .

وشهد الشاهد الثامن هشام محمد فكري عبد الحليم عضو هيئة الرقابة الإدارية بالتحقيقات أن تحرياته أسفرت عن انه في أعقاب ثوره يناير ٢٠١١ قدمت الحكومة الأمريكية مبلغ ٤٠ مليون دولار لبعض منظمات المجتمع المدني في مصر من بينها منظمتي المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ورغم كونهما غير مسجلين وغير مصرح لهما بالعمل في مصر وقد تبين من خلال فحص المستندات بوزارة التعاون الدولي والخاصة

رئيس المحكمة

أمين السر

بوزارتي الخارجية والتضامن الاجتماعي علي منح أمريكية بلغت جملتها حوالي اثنين وعشرون مليون دولار ومبلغ أربعة ملايين وأربعمئة ألف جنيه قبل ٢٥/١/٢٠١١ من بينها منظمة بيت الحرية والمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني والمركز الدولي الأمريكي للصحفيين وتبين من التحريات والفحص احتفاظ بعض الكيانات غير المسجلة بوزارتي التضامن والخارجية المصرية بأرصدة بالبنوك المصرية وردت إليها عن طريق تحويلات من الخارج من بينها مؤسسه كونراد اديناور الألمانية التي قامت بتحويل مبلغ مليون وأربعمئة ألف يورو من حسابها بدوله ألمانيا الاتحادية إلي مكتبها بالقاهرة ومركز القاهرة لحقوق الإنسان والذي تم تحويل مبلغ مليون وثمانمئة وثلاثين ألف يورو فضلاً عن مبلغ ثلاثمئة وثمانية ألف دولار من جهات خارجية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى أغسطس ٢٠١١ .

وشهدت الشاهدة التاسعة دولت عيسي سويلم أنها عملت كمدرية سياسية بالمعهد الجمهوري الدولي في مصر خلال الفترة من شهر يونيو وحتى أغسطس ٢٠١١ وبداية من أغسطس ٢٠١١ تعاقد معها المتهم صمويل آدم لحوود وشهرته سام لحوود كمديره برامج الحملات الانتخابية بفرع المعهد الجمهوري الدولي بالزمالك .٠٠ إلا أنها تقدمت باستقالتها وعدد آخر من زملائها المصريين العاملين بالمعهد المذكور في ١٧/١٠/٢٠١١ فور علمها أن المعهد الجمهوري الدولي يعمل في مصر دون ترخيص ويركز نشاطه علي المجالات السياسية وهو أمر يتبعه المعهد الجمهوري كمنظمة دولية لها (٦٨) فرع في مختلف دول العالم تتركز في الأماكن الشائكة التي فيها مشاكل

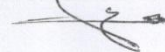
عدم استقرار ٠٠ ومن بين تلك النشاطات ما كان يجريه المعهد من استطلاعات رأي حول موضوع الأحزاب السياسية والمؤيدين لكل حزب مع التركيز علي الأحزاب الإسلامية وموضوع آخر حول المؤيدين في أوساط المواطنين لمرشحي رئاسة الجمهورية في مصر وعلمت خلال فتره عملها بالمعهد الجمهوري الدولي في مصر أن الأموال اللازمة لمباشره المعهد لنشاطه في مصر كان يأتي من منظمه من أمريكا مباشره بتحويلات من خلال شركه " ويسترن يونيون " لتحويل الأموال حيث لم يكن للمعهد حساب بنكي في مصر كـرغبة القائمين علي إدارة المعهد في مصر علي أن يبقي موضوع التمويل في مصر دون رقابه بالإضافة إلي شركه أخرى متخصصة في هذا النوع من العمل إضافة إلي قيام المسنولين عن إدارة المعهد في مصر من الأمريكيين باستخدام كروت انتمان خاصة ببنك أمريكان اكسبريس في سحب الأموال اللازمة والمخصصة لنشاط المعهد في مصر ٠٠ وأضافت انه تم تكليفها من المتهم الأول صمويل آدمز لحدود واحد العاملين بفرع المعهد بالزمالك بتجميع كل الأوراق الخاصة ببيانات ومعلومات برامج الحملات الانتخابية وغيرها المتعلقة بنشاط وعمل المعهد الجمهوري بمصر وإرسالها إلي فرع شركه (زيروكس) بالزمالك لتصويرها ومسحها ضوئيا وحفظها علي وحده تخزين ذاكره " فلاش ميموري) ثم قام بإرسالها إلي الولايات المتحدة من خلال شركه DHL للبريد الدولي السريع ٠٠

وشهد الشاهد العاشر أسامه محمود محمد احمد انه المسنول عن قسم التصوير في شركه زمالك بزنس سنتر بالزمالك حضرت الشاهدة التاسعة دولت

رئيس المحكمة



أمين السر



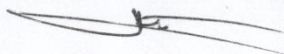
عيسى خلال يومي ١٥، ١٦/١٠/٢٠١١ وپرقتها احد الأشخاص وطلبت تصوير عدد كبير من الأوراق والمستندات وإجراء مسح ضوئي لها (سكان) وحفظها علي وجده تخزين ذاكره (فلاش ميموري) فقام بتنفيذ ذلك لقاء مبلغ ٣٢٨٤ ج وقدم لها صوره فاتورة بالخدمات التي نفذتها الشركة . .

وشهد الشاهد الحادي عشر مينا يوسف عدلي يوسف انه المسنول عن المركز الرئيسي لشركة دي إتش آل للبريد الدولي السريع الكائن بشارع لبنان بالمهندسين وان المتهم الأول صمويل لحد هاتف الشركة لحضور مندوب إلي مقر عمله بالمعهد الجمهوري بالزمالك لإتمام إجراءات شحن كميته من الأوراق والمستندات الخاصة بالمعهد وإرسالها إلي المركز الرئيسي للمعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية -

حيث قام بالبناء علي ذلك بإتمام إجراءات الشحن التي شملت إحدى عشر كرتونه بلغ إجمالي وزنها ١٦٦ كيلو جرام قام المتهم المذكور بدفع مبلغ ١٤٠٤٥ فقط (أربعة عشر ألف وخمسة وأربعون جنيها عن طريق بطاقة الائتمان الخاصة به ، ووصلت الشحنة بالفعل للمركز الرئيسي للمعهد المذكور خلال يومين فقط من إرسالها الذي كان يوم ١٨/١٠/٢٠١١ .

وشهد الشاهد الثاني عشر عبد الحميد محمد حسين انه يعمل حارس العقار رقم ٣ أ شارع ابن الإخشيد الدقي الجيزة وان الشقة الكائنة بالطابق الأول بهذا العقار مملوكة للشاهد الثالث عشر وانه يقوم بتأجيرها منذ عدة سنوات وان آخر مستأجر لها مجموعه من الأشخاص الأجانب التابعين لجهة تسمى المعهد الجمهوري وان تلك الشقة كانت في حيازتهم حتى تفتيشها

رئيس المحكمة



أمين السر



بمعرفة النيابة العامة صباح يوم ٢٠١١/١٢/٢٩ وأنهم كانوا يترددون عليها حتى هذا التاريخ . . .

وشهد الشاهد الثالث عشر فاروق صالح ناصر انه مالك الشقة رقم ١ بالطابق الأول بالعقار رقم ٣ أش ابن الإخشيد الدقي ومنذ عام ٢٠١٠ وهو يقوم بتأجير العقار المملوك له إلي المعهد الجمهوري الدولي بموجب عقد موقع من المدير المقيم للمعهد الجمهوري الدولي في مصر وكان من المفترض نهاية العقد في منتصف عام ٢٠١١ إلا أن المتهم الأول سام آدمز لحدود والمتهمة سانيا مارك قد طلبا منه امتداد عقد الإيجار فتره أخرى لحين انتقالهم بصورة نهائية إلي مقر المعهد الجديد بمنطقة الزمالك بمحافظة القاهرة حيث تم الاتفاق معهم علي سداد إيجار العقار حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ . . . وأضاف أن الشقة مازالت في حيازة المتهم سام آدمز لحدود بصفته المدير المقيم للمعهد الجمهوري الدولي والذي كان يسدد له إيجاراً شهرياً قيمته وثمانمائة وخمسون دولار شهرياً . . .

وأورى تقرير لجنة تقصي الحقائق المشكلة بقرار وزير العدل رقم - ٧٢١٨ لسنة ٢٠١١ انه تبين لها من خلال اطلاعها علي بعض الخطابات الواردة من وزاره الخارجية وتقصي الحقائق مع المسؤولين بوزارة التعاون الدولي وما استخلصته من شهادة السفارة الأمريكية عام ٢٠١١ إمام الكونجرس الأمريكي أن مبلغ ٤٠ مليون دولار قد تم توجيهه بالفعل لمنظمتين أمريكيتين غير مصرح لهما بالعمل في مصر هما المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ، وان مبلغ ٢٥ مليون دولار تم تقديمه بالفعل

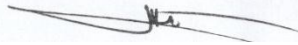
رئيس المحكمة

أمين السر

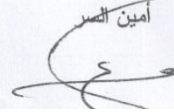



لمنظمات غير حكومية أخرى في مصر - كما أن المعهدين المذكورين قد قاما بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لدعم الأحزاب السياسية في بعض المحافظات بالإضافة إلى إعداد استطلاعات رأي للمصريين من مختلف الشرائح العمرية والمستويات الاجتماعية عن أهم المشكلات التي تواجه الشعب المصري وإعداد دراسات معنوية " نحو انتخابات ديمقراطية من التحرير إلى التحول " ٠٠ وأشار التقرير إلى قيام المتهم هانز كريس هوليزن الأمريكي الجنسية والمسئول بالمعهد الجمهوري الدولي بتوقيع عقد إيجار لوحدة إدارية تم استئجارها كمقر للمعهد بمدينة الأقصر ٠٠ ورصد تقرير لجنة تقصي الحقائق من خلال اجتماع مع ممثل المخابرات العامة المصرية وجود العديد من المنظمات التي تعمل في ظاهرها على حقوق الإنسان إلا أنها تتلقى تهيؤاً أجنبياً لاستخدامه في أغراض غير مشروعة من بينها منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة بيت الحرية وحصولهم على تمويل أجنبي بعده ملايين من الدولارات لهذا الغرض - وأشار التقرير إلى أن وزاره التضامن والعدالة الاجتماعية قد أفادت أن منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة بيت الحرية والمركز الدولي للصحفيين هي منظمات أمريكية ليس لديها اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية ولم تحصل على ترخيص بمزاولة النشاط في مصر فضلاً عن رفض الجهات الأمنية المصرية أي تعاون معها - كما أشار التقرير عن تلقيه معلومات وتحريات قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية يفيد أن منظمات بيت الحرية والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي هي منظمات أمريكية

رئيس المحكمة

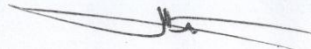


أمين السر

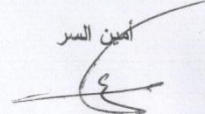


غير مصرح لها بالعمل في مصر وتقوم بتمويل عدد من منظمات المجتمع المدني الغير مسجلة وتنظيم العديد من الدورات التدريبية في مصر وتلقت دعماً بعده ملايين من الدولارات عقب إحداث ثوره ٢٥ يناير وأشار تقرير لجنه تقصي الحقائق انه بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١١ ورد إلى لجنه كتاب مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية يفيد أن منظمه كونراد ديناور الألمانية ومنظمه المعهد الديمقراطي الوطني غير تابعين بوزارة التضامن الاجتماعي ولم يتم تسجيلها في مصر ولا يخضعان للرقابة المالية للحكومة المصرية وقد رصدت المعلومات والتحريات تلقي مؤسسه كونراد ديناور تحويلات بلغت أربعمانه ألف يورو عل حسابها البنكي من المؤسسة الرئيسية بدوله ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من ٢٦/١١/٢٠١١ وحتى ٣٠/٦/٢٠١٢ كما تلقت لجنه تقصي الحقائق أفاده من المخابرات العامة المصرية تتضمن وجود منظمات غير حكوميه أجنبيه تتلقي تمويلاً أجنبياً وفتحت مكاتب وفروع لها في مصر دون الحصول علي ترخيص وتصريح من الحكومة المصرية من بينها المعهد الجمهوري الدولي وهو منظمه أمريكية يتولي المتهم صمويل - لحد مسنوليه إدارتها وان منظمه المعهد الديمقراطي الوطني تتولي المتهمتان جولي هوز وليلي و داد هاشم جعفر مسنوليه إدارتها في حين يتولي كل من المتهمين شريف احمد منصور وباسم فتحي محمد علي ومحمد عبد العزيز إدارة مؤسسه بيت الحرية في مصر بعد أن تم افتتاح مكتب القاهرة في يونيو ٢٠١١ - وأوضح تقرير لجنه تقصي الحقائق انه تلاحظ له أن التمويل الأجنبي للمنظمات سالفه الذكر والمركز الدولي للصحفيين هو تمويل ذو صبغه

رئيس المحكمة



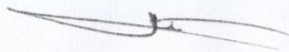
أمين السر



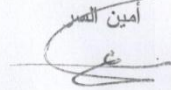
سياسيه يتمثل في ابتغاء التدخل في شئون الدولة عن طريق استخدام المعونات تحقيقاً لإغراض معينه أو انتصاراً لفئة في المجتمع علي فئة أخرى عن طريق ضخ الأموال التي تحقق ذلك وهو ما يمثل خروجاً علي التوازن الطبيعي لجميع الفئات بشكل يضر بالمجتمع المصري ويؤدى إلي تفككه وتعظيم الاختلافات والخلافات فيه كما يؤدى إلي وجود عناصر خارجية تعبت بمقدرات الوطن فضلاً عن كونه نشاط محظور ممارسته لهذه المنظمات - وأشار التقرير إلي أن بعض الجهات المانحة تسعى إلي التحايل علي القوانين المصرية وعدم إتباع الطرق الشرعية في ضخ أموال المعونات وعدم الالتجاء إلي الشفافية في إبداء مصادر انفاق تلك الأموال علي مرآي ومسمع - من أجهزه الدولة .

ولقد قرر المتهم الأول صمويل ادم لحوود المدير المقيم بالمعهد الجمهوري الدولي في مصر بالتحقيقات انه يتولي هذا المنصب منذ أغسطس ٢٠١٠ حيث دخل البلاد بتأشيره سياحية لا تسمح له بالعمل وكان ذلك وفقاً للتوجيهات الصادرة له من إدارة المعهد الجمهوري الدولي بواشنطن بدخوله وباقي العاملين بمكتب القاهرة بموجب تأشيرات سياحية وعدم الإفصاح عن عملهم وأضاف أن المعهد الجمهوري في مصر يعمل حتى الآن بدون ترخيص من وزاره الخارجية المصرية وتم إنشاء فرعين له بمحافظة أخرى خلاف مكتب القاهرة احدهما بالأقصر أنشأته كريستين هوليزين والأخر بالإسكندرية أنشأه يان أبريك سورت تشاك ، وان المعهد يمارس نشاطه بتمويل من هيئه المعونة الأمريكية قيمته عشره مليون دولار بالإضافة إلي تمويل آخر من وزاره الخارجية الأمريكية قيمته ثمانية ملايين دولار أمريكي وتم الحصول عليها في

رئيس المحكمة

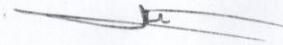


أمين السر

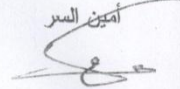


مايو ٢٠١١ - ويقوم نشاط المعهد علي تقديم المساعدة الفنية للأحزاب السياسية وكيفية إدارة الحملات الانتخابية للمرشحين وحشد الناخبين وجمع أصواتهم وفي سبيل ذلك تم عقد نحو سبعمائة وخمسون برنامج تدريبي في الفترة من ابريل ٢٠١١ وحتى ديسمبر من ذات العام حيث كان التدريب الواحد يستغرق نحو ست ساعات يومياً ويتراوح عدد المتدربين ما بين ١٠ الي ٢٥ في كل مره وان هذه البرامج التدريبية كان يتم عقدها بمقر المعهد الجمهوري الدولي بالقاهرة والمحافظات المختلفة و ببعض الفنادق أو مقار الأحزاب السياسية المستهدفة بالتدريب - وأضاف أن المعهد الجمهوري الدولي كان لديه مقر آخر بمحافظة الجيزة الكائن ٣ ش ابن الإخشيذ بمنطقة الدقي بالطابق الأول وتم نقل محتوياته في غضون الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الماضي وكان هناك موظفون تابعون لإدارة المعهد يترددون علي هذا المقر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١ كما تردد هو شخصياً علي هذا المقر حتى يوم ١٦/١٢/٢٠١١ وانه مازالت هناك بعض المستندات والأوراق الخاصة بإداره أمور المعهد لم يتم نقلها من هذا المقر . وأضاف انه تم التعاقد مع العديد من المصريين لتقديم تدريبات بمقر المعهد الجمهوري وان الذي يتولي توقيع هذه العقود هو المدعو كورين كرتير رئيس المعهد الجمهوري الدولي في واشنطن باعتباره مختصاً بتوقيع العقود التي تزيد قيمتها عن خمسة آلاف دولار ثم يرسلها إليهم بمكتب القاهرة وانه كان يتولي تقديم تدريبات بنفسه لممثلي الأحزاب السياسية المختلفة في مصر منذ منتصف عام ٢٠١١ . وأضاف انه يتلقي التمويل الخاص بأنشطة المعهد من مكتب المعهد الجمهوري بواشنطن عن طريق

رئيس المحكمة



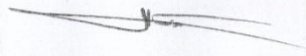
أمين السر



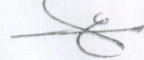
حساب بنكي شخصي بأحد البنوك في مصر يقوم بالصرف من خلاله بموجب بطاقة انتمان بنكيه خاصة لتمويل أنشطه المعهد والتدريبات التي يقدمها للأحزاب السياسية و مندوبي المرشحين مقررأ انه لم يحصل علي ترخيص بذلك من الحكومة المصرية . .

كما قررت المتهمة شيرين سيهاني نانيفيت المدير المقيم بالمعهد الجمهوري الدولي بالأقصر بالتحقيقات أنها تولت وظيفتها كمديره بفرع المعهد منذ سبتمبر ٢٠١١ حيث تقوم بالإشراف المالي والإداري علي مكتب المعهد الجمهوري بالأقصر كما تتولي تنفيذ برامج المساعدة الفنية التي يصممها المعهد الجمهوري الدولي في واشنطن ومكتب المعهد بالقاهرة لتقوم بتنفيذها في ست محافظات تمثل صعيد جمهورية مصر العربية وأضافت أنها تلقت تعليمات محددة من إدارة المعهد الجمهوري بواشنطن بدخولها إلي مصر بموجب تأشيرة سياحية حيث مارست عملها بالبلاد دون أخطار السلطات المختصة بناء علي التعليمات التي تلقتها من إدارتها بواشنطن مقرره أن المعهد الجمهوري بالأقصر قام بتقديم بعض البرامج التدريبية خلال الفترة من سبتمبر إلي ديسمبر ٢٠١١ للمساعدات الفنية لبعض منظمات المجتمع المدني وإدارة الحملات الانتخابية وتدريب الوكلاء والمرشحين علي إدارتها بالإضافة إلي تدريب ممثلي الأحزاب السياسية وأضافت أن المعهد الجمهوري الدولي يتلقي تمويله من الخارج من هيئة المعونة الأمريكية ومن وزاره الخارجية الأمريكية حيث تتولي هي مسنولية الأمور المالية اللازمة لإدارة شئون فرع الأقصر وفي هذا الإطار قررت أن إدارة المعهد في واشنطن طلبت منها فتح

رئيس المحكمة



أمين السر

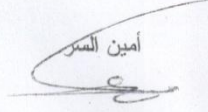


حساب بنكي شخصي بأحد البنوك بالأقصر لتلقي التحويل مباشرة عليه بالإضافة إلى بعض الحوالات التي كانت ترد باسمها من خلال شركه ويسترن يونيون " لتحويل الأموال بالأقصر وقامت بإيداعها في حسابها الشخصي في البنك للإنفاق منها علي أنشطه المعهد وأضافت أن الذي انشأ فرع المعهد بمدينة الأقصر هو المتهم كريس هوليزون وهو الذي قام بتسليمها العمل في شهر سبتمبر ٢٠١١- وان المتهم احمد زكريا أرباب دم يتولي مسئوليه البرامج بالمعهد وموكل إليه جميع المهام بشأن إجراء الاتصالات اللازمة مع منسقي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كما يتولي المتهم عصام محمد علي برعي نفس المهام بصفته مساعد مدير البرامج بالمعهد وقرر المتهم كريستيان أنجلي المدير المقيم بمكتب المعهد الجمهوري الدولي بالإسكندرية بالتحقيقات انه تولى إدارة مكتب المعهد الجمهوري الدولي بمحافظة الإسكندرية في منتصف نوفمبر ٢٠١١ حيث دخل البلاد بموجب تأشيره سياحية وفقا للتعليمات الواردة له من إدارة المعهد بواشنطن بدخوله مصر بهذه الوسيلة مقررأ أن الذي أسس مكتب الإسكندرية التابع للمكتب الجمهوري الدولي هو المتهم بان سورت تشاك وان الهدف من نشاط المعهد هو تقديم برامج خاصة للأحزاب السياسية لتدريبها بناء علي القدرات وحشد أصوات الناخبين وتدريب وكلاء المرشحين علي عملية الاقتراع التي تتم في اللجان الانتخابية حيث تم تقديم نحو عشره تدريبات في الفترة من نوفمبر إلي ديسمبر ٢٠١١ لبعض الفنادق الصغيرة بمنطقة الدلتا ، وأضاف أن المتهم احمد شوقي يتولي مسئوليه الأمور المالية بالمعهد الجمهوري الدولي

رئيس المحكمة



أمين السر



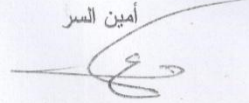
بالإسكندرية وان مصادر تمويل المعهد تأتي مباشرة من هيئة المعونة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية بنحو ثمانية عشر مليون دولار وانه يتولى مسئولية إعداد مضمون البرامج التدريبية الخاصة بتدريب ممثلي الأحزاب السياسية وكلاء المرشحين وانه يحصل علي التمويل اللازم من أداره المعهد بواشنطن لممارسه هذا النشاط عن طريق تحويلها إليه مباشرة من خلال شركه " ويسترن " لتحويل الأموال ويقوم بسحبها مباشرة بنفسه حيث تلقي مبلغ خمسين ألف دولار في الفترة من منتصف نوفمبر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١ قام بإنفاقها علي شئون إدارة مكتب الإسكندرية وتدريب وكلاء المرشحين علي حملات انتخابية ومتابعة الانتخابات البرلمانية .

وقرر المتهم جون جورج توما ستيفيسكي مدير تدريب الأحزاب السياسية بالمعهد الجمهوري الدولي بالتحقيقات انه يتولي الإشراف الفني علي برامج تدريب الأحزاب السياسية منذ يوليو ٢٠١١ حيث دخل البلاد بموجب تأشيرة سياحية لا تسمح له بالعمل وفقا للتعليمات الواردة له من أداره المعهد بواشنطن . وهذا هو الإجراء المتبع لجميع الموظفين العاملين بالمعهد الجمهوري في مصر وانه يتولي الإشراف علي إجراء البرامج التدريبية وتقديمها بنفسه والمتعلقة بشأن الجوانب الفنية لإدارة الحملات الانتخابية لممثلي الأحزاب السياسية وكيفية التواصل مع وسائل الإعلام وكتابه التصريحات الصحفية وتدريب وكلاء المرشحين وكلاء الأحزاب السياسية علي كيفية مراقبه ومتابعه عملية التصويت وتدريب مديري الحملات الانتخابية والذين يقدمون المعونة للناخبين حيث تولي تقديم نحو ستمائة تدريب خلال

رئيس المحكمة



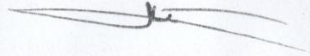
أمين السر



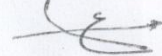
النصف الثاني من عام ٢٠١١ لمرشحي بعض الأحزاب السياسية في مصر وكان يتم التركيز على تلك الأحزاب التي تعتبر حديثه العهد بالعمل السياسي في مصر ، وان برامج التدريب الخاصة بالأحزاب السياسية يتم تمويلها من وزاره الخارجية الأمريكية ، إما برامج التثقيف المدني ومتابعه انتخابات مجلس الشعب في مصر فيتم تمويلها من هينه المعونة الأمريكية بإجمالي مبلغ ثمانية عشر مليون دولار للمنحتين اعتباراً من مايو ٢٠١١ وأضاف أن المعهد الجمهوري قام بإجراء استطلاعات رأي خاصة بالمواقف السياسية واتجاهات الرأي العام تجاه القضايا الاجتماعية وأداء المواطنين عن الأحزاب السياسية والمشكلات الاقتصادية مقررأ بعدم وجود ترخيص حتى الآن من الحكومة المصرية لإدارة النشاط الجمهوري في مصر .

وقررت المتهمة ريده خضر عبد الهادي مسنول برامج مساعد بالمعهد الجمهوري الدولي بالتحقيقات أنها تتولي الأمور الإدارية الخاصة بمتابعه التدريبات التي كان يقدمها المعهد الجمهوري الدولي بالقاهرة في الفترة من ٢٠٠٨ وحتى نهاية ٢٠١٠ خارج جمهوريه مصر العربية في دول الأردن وتركيا والإمارات وفي غضون شهر مارس ٢٠١١ توجهت إلي محافظة الأقصر بتكليف من أداره المعهد لتدبير مقر بتلك المحافظة كما تولت مهمة المساعدة بشأن التنسيق ما بين ممثلي الأحزاب السياسية والمديرين الأجانب للمعهد الجمهوري وترتيب اللقاءات فيما بينهم للتعرف علي احتياجات الأحزاب السياسية وتقديم الدعم الفني وإدارة الحملات الانتخابية حيث كان يتولي تقديم البرامج التدريبية مدربين من دول شرق أوربا بعضهم من صربيا فضلا عن

رئيس المحكمة



أمين السر

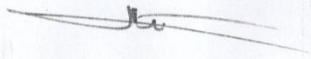


الولايات المتحدة الأمريكية ٠ حيث كان يتم عقد برامج ودورات تدريبية كل أسبوع منذ شهر أغسطس حتى نوفمبر ٢٠١١ وأضافت أن المعهد الجمهوري الدولي يتم تمويله في مصر من خلال المعونة الأمريكية ٠٠

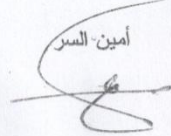
وقرر المتهم احمد شوقي احمد هيكل بالتحقيقات انه يعمل بالمعهد الجمهوري الدولي بالإسكندرية في وظيفة محاسب منذ شهر سبتمبر ٢٠١١ وان المتهمه كريستين انجل كانت تسلمه أموالا نقدية لوضعها بخزينة المعهد والصرف منها علي أنشطته في حدود عشرين ألف جنيه أسبوعيا حيث كان يتولي الإنفاق منها علي رواتب المدربين الأجانب من دول صربيا والتشيك والولايات المتحدة الأمريكية وأضاف أن المعهد قدم أربع دورات تدريبية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١١ وان المدير السابق للمعهد المتهم يان سورت تشاك كان يتلقي تحويلاً من الخارج علي حسابه البنكي للإنفاق منه علي أنشطته المعهد الجمهوري بالإسكندرية وان هذا المتهم ترك له بطاقة الانتماء الخاصة به ورقمه السري حيث كان يقوم بالصرف بواسطتها للإنفاق علي أنشطته المعهد ، وفي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١ تم تحويل مبلغ نصف مليون جنيه مصري وخمسة وسبعون ألف وستمائة دولار من الخارج سلمها المتهمان يان سورت تشاك وكريستين انجل للإنفاق منها علي أنشطته المعهد ٠٠

وقرر المتهم احمد عبد العزيز عبد العال بالتحقيقات انه يعمل محاسباً بالمعهد الجمهوري الدولي منذ منتصف عام ٢٠١١ حيث يتولي إمساك الدفاتر الحسابية للمعهد وسداد الرسوم وتحصيل الفواتير ورواتب العاملين بالمعهد ٠٠ وان الذي انشأ مكتب الأقصر هو المتهم كريس هوليزون ومنذ نهاية

رئيس المحكمة



أمين السر



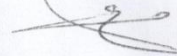
سبتمبر ٢٠١١ تولى المتهمة شيرين سيهاني مسئولية الإدارة بالإضافة إلى المتهمين احمد زكريا أرياب ادم وعصام محمد علي وأضاف أن تمويل المعهد الجمهوري الدولي بالأقصر كان يرد مباشرة علي حساب المتهمة شيرين سيهاني بإحدى البنوك بمحافظة الأقصر حيث كان يتم إنفاق من خمسه عشر إلى عشرين ألف دولار شهريا لتمويل أنشطه المعهد في الأقصر وأضاف انه يتقاضى راتباً شهريا وفقا للعقد مبلغ حوالي ستة آلاف جنيه . .

وقرر المتهم احمد زكريا أرياب ادم انه يعمل بالمعهد الجمهوري الدولي بمحافظة الأقصر منذ منتصف عام ٢٠١١ كمسئول عن متابعه برامج التوعية السياسية الخاصة بتدريب وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية وإدارة الحملات الانتخابية تحت إدارة المتهمة شيرين سيهاني وأضاف انه تم تكرار برنامج تدريبات إدارة الحملات الانتخابية مرتين كما تم تكرار تدريب مندوب المرشحين لمدته خمس مرات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١ حيث كان يتم عقد الدورات التدريبية بمقر المعهد بالأقصر وبإحدى الفنادق بذات المحافظة وكان يحضرها في المتوسط خمسة وعشرين متدرباً من كل من ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين الذين كان يتم اختيارهم بمعرفة المتهمة شيرين سيهاني مديره المعهد الجمهوري بالأقصر . . وأضاف انه كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثمانية آلاف جنيه نقداً من إدارة المعهد بالأقصر والذي يتم تحويله من المعونة الأمريكية وأضاف انه علم بان هذا المعهد يعمل في مصر بدون ترخيص إلا أن المتهمة شيرين سيهاني أخبرته انه جاري تقديم طلب بهذا الشأن لوزارة الخارجية المصرية . .

رئيس المحكمة



أمين السر



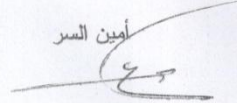
وقرر المتهم عصام محمد علي برعي بالتحقيقات انه تعاقد للعمل مع المعهد الجمهوري الدولي في منتصف شهر يوليو ٢٠١١ في وظيفة مساعد برنامج حيث كان يختص بمتابعة الأمور الإدارية الخاصة ببرنامج تدريبي معين ويشمل إجراء الاتصالات مع المتدربين من ممثلي الأحزاب السياسية ودعوتهم لحضور التدريب والإشراف علي طباعه البرنامج التدريبي وحجز قاعات التدريب بالفنادق وأضاف أن التدريبات كانت خاصة بمندوبي الأحزاب السياسية وإدارة الحملات الانتخابية لأحزاب سياسييه وللمرشحين المستقلين وكانت تلك البرامج تعقد بمقر المعهد أو ببعض الفنادق تحت إشراف مديره المعهد المتهمه شيرين سيهاني حيث تم عقد ست دورات تدريبيه في مجال تدريب المرشحين علي إدارة حملتهم الانتخابية ويتم تكرارها كل فترة ويحضرها من عشرين إلي ثلاثين متدرب وأضاف انه كان يتلقى راتبا شهريا قدره أربعة آلاف جنيه يحصل عليها نقداً من مديره المعهد . .

وقررت المتهمه جولي اندهيوز بالتحقيقات أنها تشغل وظيفة المدير المقيم بالمعهد الوطني الديمقراطي في مصر وان وزاره الخارجية المصرية لم توافق علي منح المعهد ترخيصا لمزاولة نشاطه في مصر حتى الآن . . . وأضاف أنها دخلت البلاد بموجب تأشيره سياحية منذ شهر مايو ٢٠١١ بناء علي التوجهات التي صدرت إليها من إدارة المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن وتتولي المساعدة والإدارة والإشراف علي برنامج المعهد وأنشطته في مصر بمحافظة الجيزة والإسكندرية وأسيوط وان لها حق التوقيع المعتمد علي حساب المعهد بأحد البنوك المصرية - وأضافت أن المعهد الديمقراطي

رئيس المحكمة



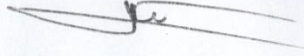
أمين السر



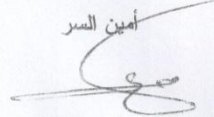
الوطني يسعى لدعم الديمقراطية في مصر من خلال مساعده الأحزاب السياسية في التواصل بشكل أكثر فاعليه مع الناخبين من خلال برامج تدريبية يتم تقديمها لممثلي الأحزاب السياسية في مصر وأضافت أن المعهد الوطني الديمقراطي في مصر يحصل علي تمويله الكامل من مقر المعهد في واشنطن من خلال اتفاقيتين الأولى مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والثانية مع وزاره الخارجية الأمريكية بإجمالي مبلغ أربعة عشر مليون دولار لعام ٢٠١١ فقط وأضافت أن المتهمة ليلي وداد جعفر تعمل مديره لبرنامج الأحزاب السياسية وتختص أيضا بالتوقيع علي شيكات الصرف من حساب المعهد بالبنوك المصرية وتتول المتهمة / ستيس لين هاج مسنوليه برامج المجتمع المدني كما يتولي كل من المتهمين / بوديمير ميليتش وماريانا كوكو ستيش وروبرت بيكر والمادين كروتوفيتش مسنوليه التدريب علي الأحزاب السياسية كما يتولي المتهمون / مايكل بلمت سارو ومارون سفير وعلي سليمان مسنوليه برامج تدريب منظمات المجتمع المدني بمكتب المعهد الوطني الديمقراطي بالقاهرة ، وأضافت أن المتهمين / روضه سعيد احمد ، امجد محمد مرسي ، حفصة ماهر حلاوة يعملون تحت رئاستها ويتولون مسنوليه مساعدين برامج بالمعهد ويتابعون سير برامج التدريب بالمعهد ويتلقون تعليماتهم من المدربين الأجانب الذين يعملون معهم .

وقرر المتهم / المارين كروتوفيتش بالتحقيقات انه منذ منتصف عام ٢٠١١ وهو يعمل بالمعهد الوطني الديمقراطي مدرباً للأحزاب السياسية وانه دخل البلاد بموجب تأشيرته سياحية لا تسمح له بالعمل وكان يقوم بتقديم

رئيس المحكمة



أمين السر

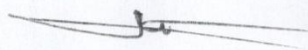


التدريبات بمحافظات الأقصر وأسوان وأسيوط وقنا وسوهاج علي كيفية مراقبه الانتخابات وشرح القوانين التي تنظم العملية الانتخابية وكيفية توعية الناخبين بالإجراءات الخاصة بعملية الانتخاب حيث قدم نحو عشرين برنامج تدريبي لبعض الجمعيات الأهلية ووكلاء الأحزاب السياسية في مصر و مندوبيها وانه يتقاضى راتبا شهريا لقاء ذلك قدره خمسة آلاف وستمائة دولار شهريا يتم تحويلها إلي حسابه الشخصي في صربيا من أداره المعهد الديمقراطي بواشنطن . .

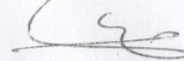
وقرر المتهم / بوديمير ميليتش بالتحقيقات انه يعمل في وظيفة كبير المسؤولين عن برنامج الأحزاب السياسية بالمعهد الديمقراطي بالإسكندرية كما يتولي الإشراف علي أمور المكتب الإدارية في بعض الأحيان وانه دخل إلي مصر بتأشيره سياحية لا تسمح له بالعمل وانه يتلقى راتبا سنويا قدره أربعة وخمسين ألف دولار نظير قيامه بتقديم تدريبات لممثلي الأحزاب السياسية حيث تولى في شهر أغسطس ٢٠١١ تدريب بعض ممثلي أحزاب التيار الديني في مصر بالإضافة إلي أحزاب سياسييه أخرى من تيارات سياسييه مختلفة من خلال برامج تدريب محدده باقتراح المتهمه / جولي أن هيوز المدير المقيم للمعهد في مصر .

وقررت المتهمه / ليلي و داد جعفر بالتحقيقات أنها تعمل في وظيفة كبير مدير البرامج بالمعهد الوطني الديمقراطي بمصر حيث تتولي إدارة البرنامج الخاص بتدريب الأحزاب السياسية ورفع قدرتها وكيفية أداره الحملات الانتخابية من خلال برامج تدريب خاصة تم إعدادها وكتابتها بمعرفه أداره

رئيس المحكمة



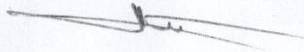
أمين السر



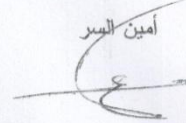
المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن ، وأضافت انه تم تقديم تدريبات وبرنامج لعدد ٤٩ حزب سياسي في مصر خلال عام ٢٠١١ وان تمويل المعهد الديمقراطي الوطني يأتي مباشرة من أداره المعهد في واشنطن من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية بإجمالي مبلغ أربعة عشر مليون دولار لعام ٢٠١١ فقط ، وإنها دخلت البلاد بموجب تأشيرته سياحية لا تسمح لها بالعمل منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن ٠٠

وقرر المتهم / روبرت فريديريك بيكر بالتحقيقات انه التحق بالعمل بالمعهد الديمقراطي الوطني مدرباً للأحزاب السياسية منذ منتصف عام ٢٠١١ وأنه دخل مصر بموجب تأشيرته سياحية لا تسمح له بالعمل بناء على ما تم أخطاره به من أداره المعهد في واشنطن لهذا الشأن وأضاف انه قام بتقديم أكثر من مائتي دوره تدريبية لممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين على برنامج أداره الحملات الانتخابية وكيفيه توصيل رسالة الأحزاب عبر الإعلام لتحسين صورتها أمام الناخبين وتحديد أفضل طرق الحديث والتخاطب مع الجماهير ووسائل الإعلام مع ممثلي الأحزاب السياسية وأضاف أن البرامج التدريبية يتم إعدادها بمعرفة أداره المعهد في واشنطن وبعضها كان هو يقوم بإعادة تعديله وصياغته وفقاً للنظام الانتخابي في مصر ٠٠٠ وان تلك البرامج التدريبية كانت تعقد في مقر المعهد الديمقراطي الوطني بالقاهرة و أحياناً بمقر الأحزاب السياسية نفسها - وأنه كان يعمل تحت إشراف المتهمه / جولي أن هيوز بصورة مباشرة وأضاف أن المعهد الديمقراطي الوطني يتم تمويله من هيئته

رئيس المحكمة



أمين السر



المعونة الأمريكية حيث يحصل علي راتب شهري قدره ثمانية آلاف دولار يتم تحويلها إلي حسابه الشخصي بواشنطن مباشرة . .

وقررت المتهمة / ماريانا كوتافيتش بالتحقيقات أنها تعمل في وظيفة مدربه أحزاب سياسييه بالمعهد الديمقراطي الوطني منذ شهر يونيو ٢٠١١ ، ودخلت البلاد بموجب تأشيرته سياحية لا تسمح لها بالعمل – بناء علي تعليمات صدرت بذلك من أداره المعهد بواشنطن حيث كانت تتولي تدريب ممثلي الأحزاب السياسية في أداره الحملات الانتخابية من خلال برامج تدريب تم وضع معظمها من خلال أداره المعهد بواشنطن وانه كان يتم عقد دورتين تدريبيتين أسبوعيا وتتقاضى أجراً شهرياً قدره أربعة آلاف وأربعمائة دولار أمريكي نظير تدريبها لـ ٣٧ حزب سياسي في مصر في النصف الثاني من عام ٢٠١١ وأضافت أن مصادر تمويل المعهد الديمقراطي الوطني تأتي من حكومات أجنبية ومصادر أخرى مختلفة من بينها المعهد الديمقراطي في مصر الذي تموله الحكومة الأمريكية .

وقررت المتهمة سيتس لين هاج بالتحقيقات أنها تعمل في وظيفة مديره برامج المجتمع المدني بالمعهد الديمقراطي الوطني حيث التحقت بمكتب القاهرة في سبتمبر ٢٠١١ كسنو له برامج المجتمع المدني في محافظات الإسكندرية وأسيوط والقاهرة مقرره أنها دخلت مصر بموجب تأشيرته سياحية لا تسمح لها بالعمل بناء علي تعليمات من أداره المعهد بواشنطن بسبب أن تسجيل المعهد في مصر مازال معلقا ولم يتم الموافقة علي ترخيصه من السلطات المصرية وأضافت أنها خلال فتره توليها عملها بالمعهد قدمت برامج

رئيس المحكمة

أمين السر

تدريبه بلغت نحو أربعين برنامج من خلال استئجار قاعات صغيرة ببعض الفنادق بالمحافظات لتدريب منظمات المجتمع المدني في مجال تطوير المجتمع وتتقاضى أجراً شهرياً قدره ألفين وثمانمائة دولار كل أسبوعين يتم تحويلها من اداره المعهد بواشنطن إلي حسابها الشخصي بواشنطن وان التمويل الخاص بأنشطه المعهد في مصر يأتي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية . .

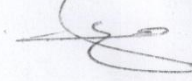
وقرر المتهم محمد اشرف عمر الوكيل بالتحقيقات انه يعمل مساعدا للبرامج السياسية بالمعهد الديمقراطي الوطني بالإسكندرية تحت اداره المتهم الصربي بوديمير ميليتش منذ شهر أغسطس ٢٠١١ لقاء أجر شهري قدره خمسة آلاف جنيهه وأضاف انه شارك المتهم المذكور في تقديم خمسين دوره تدريبيه لممثلي الأحزاب السياسية عن شرح الخطوات الأساسية لإدارة الحملات الانتخابية وحشد الناخبين وإجراء البحوث والاستبيانات وتطوير الرسالة الإعلامية لتوصيل أهداف الأحزاب إلي اكبر عدد من الناخبين . .

وقررت المحكمة / روضه سعيد احمد بالتحقيقات أنها تعمل في وظيفة مساعد برامج بالمعهد الوطني الديمقراطي الذي لم يصدر له ترخيصا من الحكومة المصرية رغم مباشره نشاطه في مصر منذ عام ٢٠٠٥ وأضافت أنها تساعد كبير مدربين الأحزاب السياسية بالمعهد في التدريبات التي يتم تقديمها للأحزاب السياسية عن كيفية التخطيط للحملات الانتخابية والتواصل مع الناخبين تحت إشراف المتهم / روبرت بيكر والمتهمة / ماريانا كوفوفيتش و أضافت انه تم عقد تلك البرامج التدريبية بمقر المعهد بمنطقة الدقي بمحافظة

رئيس المحكمة



أمين السر

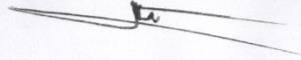


الجيزة وإنها تتقاضى راتباً شهرياً قدره أربعة عشر ألف جنيه يتم تحويله علي حسابها الشخصي بالبنك . .

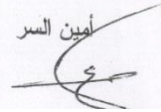
وقررت المتهمة / حفصة ماهر حلاوة بالتحقيقات أنها تعمل مساعد برامج بالمعهد الديمقراطي الوطني تحت رئاسة المتهمة / جولي أن هيوز حيث يقوم المعهد بتدريب ممثلي الأحزاب السياسية في مصر علي كيفية إداره الحملات الانتخابية وتنظيم الأحزاب السياسية الجديدة وحشد الناخبين وكيفية التعامل مع وسائل الاعلام ، وان هذه البرامج تم تقديمها منذ التحاقها بالعمل في المعهد في منتصف عام ٢٠١١ وأضافت أنها تتقاضى راتباً شهرياً قدره ستة آلاف جنيه يتم تحويله إلي حسابها الشخصي بإحدى البنوك المصرية مباشرة عن طريق شركة لتحويل الأموال تعاقدها المعهد الديمقراطي الوطني لهذا الغرض - وأضافت أن المعهد المذكور مازال تحت التسجيل من وزارة الخارجية المصرية ولم يصدر له ترخيصاً بمزاولة نشاطه . .

وقرر المتهم / امجد محمد احمد مرسى بالتحقيقات انه يعمل استشاري تدريب بالمعهد الديمقراطي الوطني في مجال إداره الجمعيات الأهلية وكتابه الاقتراحات التمويلية منذ نوفمبر ٢٠١١ من خلال تكليفه بهذا العمل من المتهم الصربي المادين كروتفيتش حيث قام بتنفيذ عدة دورات تدريبية لصالح المعهد حول كيفية تدبير التمويل بالنسبة للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وكيفية كتابه المقترحات التمويلية بهذه المنظمات حيث يتقاضى تسعمائة جنيه عن كل يوم تدريب يقم به لصالح المعهد الديمقراطي الوطني . .

رئيس المحكمة



أمين السر



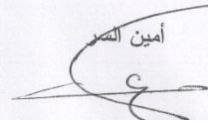
وقرر المتهم/ محمد احمد عبد العزيز بالتحقيقات انه يعمل في وظيفة استشاري برامج لمؤسسات بيت الحرية بالقاهرة حيث يختص بمتابعة برامج التدريب الخاصة بالمنظمة منذ عام ٢٠٠٨ كما يتولى المتابعة الفنية للمنح الخارجية التي ترد من مؤسسه بيت الحرية. بواشنطن أو عن طريق المكتب الإقليمي لها بالأردن بالإضافة إلى متابعه تنفيذ الأنشطة والورش التدريبية التي تقوم بها تلك المؤسسة وأضاف أن المتهم سمير جراح كان يتولى مسئولية برامج مؤسسه بيت الحرية في مصر وفي منتصف عام ٢٠١١ تولت المتهمة / نانسي عقيل إدارة مكتب القاهرة وهو غير مرخص له من الحكومة المصرية ومصادر تمويله من الخارج هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن طريق مكتب المنظمة بواشنطن . . .

وقررت المتهمة / نانسي جمال الدين حسين عقيل بالتحقيقات أن منظمة فريدم هاوس هي مؤسسه دوليه غير حكوميه واتخذت مقرا لها في محافظة القاهرة ولم يصدر لها حتى الآن الترخيص والموافقة اللازمه من وزاره الخارجية المصرية وان طاقم العمل بهذا المقر هم كل من المتهمين / باسم فتحي محمد علي ويعمل مسئول البرامج واستشاري لدى المنظمة في مصر والمتهم / محمد عبد العزيز ويشغل أيضا وظيفة مسئول برامج والمتهم / مجدي حسن محرم ويتولى مسئولية الشؤون المالية بمقر المنظمة في مصر وان المصروفات الإدارية ومرتبات العاملين بالمقر المذكور يتم تلقيه من خلال تحويله من حساب المركز الرئيسي لمنظمة فريدم هاوس بأمریکا إلى المتهم / مجدي حسن بصفته المدير المسئول والتي ترد باسمه شخصيا من خلال شركه

رئيس المحكمة



أمين السر



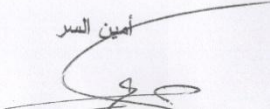
" ويسترين يونيون لتحويل الأموال وبصوره مباشره وان المتهم / شارلز دونه يعمل مسنول البرامج بمنظمه فريدم هاوس الأمريكية عن منظمه الشرق الأوسط وتشمل مصر والمتهم / الشريف احمد منصور هو مسنول البرامج عن منظمه الشرق الأوسط ويقومان بمتابعه نشاط عمل المنظمة في مصر وأضافت أن منظمه فريدم هاوس تقوم بتمويل منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المجالات التي تخص المنظمة وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل إعداد دورات تدريبية وندوات تثقيفية ، وورش عمل حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم قدره هذه المنظمات علي القيام بهذه الأنشطة .

وقرر المتهم / باسم فتحي محمد علي بالتحقيقات انه تعاقد مع منظمة بيت الحرية الأمريكية في غضون شهر يوليو ٢٠١١ لتقديم خدمات استشارية بشأن متابعه برامج المؤسسة في مصر وإنشاء موقع اليكتروني خاص بها لمتابعه العملية الانتخابية وبرنامج آخر بهدف إجراء حلقات نقاشيه عن معايير الانتخابات الحرة وعلاقة الدين بالسياسية وانتخابات المحليات وأضاف أن المنظمة مازالت قيد التأسيس حسبما اخبره بذلك المتهم / الشريف منصور مسنول البرامج بالمقر الرئيسي بواشنطن . . وانه يتم تمويلها مباشره من مكتب المنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن حيث يتم تمويل منظمات غير حكوميه في مصر مباشره علي حساباتها البنكية - وأضاف أن المتهمه / نانسي عقيل تتولي ادارة مكتب المنظمة بمصر بينما يختص هو بمتابعه الالتزامات التعاقدية بين المقر الرئيسي للمنظمة والشركاء المحليين بمنظمات

رئيس المحكمة



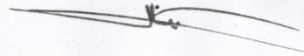
أمين السر



المجتمع المدني في مصر ومتابعه المستوى الفني للبرامج التي تقوم بها المنظمة في مصر وتقديمه بعد ذلك لقاء اجر شهري قدره ١,٥٠٠ دولار .
 وقرر المتهم / مجدي محرم حسن بالتحقيقات انه يعمل مستشارا ماليا لمنظمة بيت الحرية بالقاهرة منذ منتصف عام ٢٠١١ لقاء اجر شهري قدره ٨٤٣ دولار وانه يتولي تقديم الدعم لمالي والإداري لمكتب بيت الحرية والمتهمة / نانسى عقيل تتولي ادارة المكتب بينما يتولي المتهم / محمد احمد عبد العزيز مسنولية منسق البرامج وان المتهم / باسم فتحي محمد علي يعمل مستشارا ومنسقا لبرامج المنظمة وان مدير البرنامج هو المتهم ! الشريف احمد منصور وأضاف أن تمويل مكتب المنظمة بالقاهرة يرد مباشرة من مركزها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم تحويل مبالغ التمويل باسمه الشخصي علي شركة تحويل الأموال بالقاهرة بصوره مباشره وهي شركة "وستيرن يونيون" - وأضاف أيضا أن فرع المنظمة بالقاهرة لم يحصل علي موافقات بمباشرة نشاطه من الجهات المختصة في مصر ولم يتم إنشاؤه بشكل رسمي رغم وجود تعاقدات مع بعض المنظمات العاملة في مجال المجتمع المدني لتنفيذ عدد من البرامج مخصص لكل منها مبلغ خمسة عشر ألف دولار .

وقرر المتهم / يحي زكريا غانم بالتحقيقات انه يعمل مستشارا فنيا للبرامج التي تنفذها منظمه المركز الدولي للصحفيين وهي منظمه أمريكية مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية ولها فروع عديدة في عدة دول مختلفة وتتلقى تمويل من التبرعات أو من جهات مانحه داخل وخارج الولايات

رئيس المحكمة



أمين السير



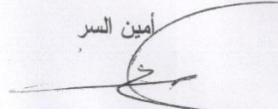
المنحدة الأمريكية وأضاف أن المتهم / باتريك بانتر يتولى منصب نائب المدير العام للمركز وان المتهمنة / ميشيل بتز تتولى مسئولية البرامج التي ينظمها المركز الدولي للصحفيين في مصر وأضاف انه منذ منتصف شهر يونيو الماضي تم تجهيز مقر المركز لتنظيم وعقد دورات تدريبية من خلال البرامج المعدة لهذا الغرض حيث تلقي تمويل خارجي مباشر علي حسابه الخاص من منظمه المركز الدولي للصحفيين في واشنطن كما تم تحويل جانب آخر من تلك المبالغ المالية الواردة كتمويل أجنبي للمتهم / أسلام فؤاد شفيق الذي يتولي الأمور المالية والإدارية بمكتب القاهرة وأضاف أن جميع الأموال التي تم تحويلها من إدارة المركز في واشنطن تم استخدامها في تأسيس مكتب القاهرة وإدارة شؤنه المالية والإدارية . .

وقرر المتهم / أسلام محمد احمد فؤاد شفيق انه التحق بالعمل في غضون شهر سبتمبر ٢٠١١ بالمركز الدولي للصحفيين في وظيفة مساعد مدير مشروع تحت رئاسة المتهم / يحيي زكريا غانم حيث كان يختص بجميع الأمور الإدارية بالمركز ومتابعه الميزانية المالية له وأضاف أن الغرض من مشروعات المركز تدريب المواطنين علي العمل الصحفي وكيفية التغطية الصحفية وان هذه المنظمة هي فرع لمنظمه الصحفيين الأمريكيين الدولية في واشنطن والتي افتتحت فرعاً لها في القاهرة في يوليو ٢٠١١ بعد أخطار وزاره الخارجية المصرية ولكن لم يصدر المركز ترخيص حتى الآن لعدم موافقة وزاره الخارجية علي ذلك وأضاف أن المركز قد تلقي تمويلاً من المكتب الرئيسي بواشنطن بنحو تسعمائة وتسعون ألف دولار أمريكي للصرف علي

رئيس المحكمة



أمين السر



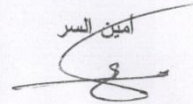
نفقات ومصروفات التأسيس في مصر ورواتب العاملين تلقاها المتهم / يحي غانم علي علي حسابه الشخصي تبعاً كما تلقى المتهم مبالغ أخرى من ذات التمويل علي حساب شخصي خاص به بهدف تنفيذ برامج تدريبية للصحفيين المصريين والمواطنين الهواة علي التغطية الإعلامية للفترة الانتقالية في مصر بما فيها الانتخابات البرلمانية واختيار رئيس جمهوريه ووضع دستور جديد أو أي إحداث سياسية تقع في مصر حتى عام ٢٠١٣ .

وقرر المتهم / أندرياس جاكويس بالتحقيقات انه يعمل ممثل مقيم لمؤسسه كونراد اديناور بالقاهرة منذ عام ٢٠٠٨ والتي تتولي العمل في مجال التثقيف السياسي وتعريف المواطنين المصريين لنظرائهم من النشطاء السياسيين من الجانب الألماني وإجراء اتصالات علي المستويين الشعبي والرسمي من الدولتين وأضاف انه يتولي من خلال إدارته للمؤسسة الجانب الإداري لموضوعات التثقيف السياسي دون الدخول في مضمون الفعاليات السياسية التي يتم تمويلها من خلال تقديم بدلات نقدية للمشاركين في هذا الفعاليات تتراوح ما بين ألف وخمسمائة إلي ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه مصري في البرنامج الواحد ٠٠ وأضاف انه في منتصف عام ٢٠١١ تم زيادة حجم الميزانية المخصصة لبرامج التثقيف السياسي في مصر حيث بلغت أربعمائة ألف يورو وهو ما يزيد عن ٨٠% من الميزانية المخصصة للأعوام السابقة بناء علي تكليف من الحكومة الاتحادية في ألمانيا بتكثيف العمل السياسي في مصر عقب إحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ لدعم عملية التحول الديمقراطي حيث تم تقديم نحو ثمانين برنامجاً تدريبياً خلال عام ٢٠١١ بعده محافظات مختلفة علي

رئيس المحكمة



أمين السر



مستوي الجمهورية وأضاف أن المسنول عن حسابات المؤسسة وتقوم بصرف الشيكات البنكية للمتدربين هي المتهمه / كريستينا مارجريت وان التحويل منه عل حساب نشاط المؤسسة يرد من مكتب منظمه كونراد اديناور بألمانيا وقيمته نحو مليون ومائتي وخمسه وأربعون ألف يورو للصرف علي نشاط المؤسسة خلال الفترة من مارس ٢٠٠٨ ^{مصر} مارس ٢٠١١ فقط بخلاف ألف يورو مخصصه لعام ٢٠١١ فقط . . .

وقررت المتهمه كريستينا مارجريت بادي بالتحقيقات أنها تعمل مديره حسابات مؤسسه كونراد اديناور الألمانية بالقاهرة وهي مؤسسه غير حكوميه يتم تمويلها من الحكومة الألمانية تهدف إلي نشر التثقيف السياسي من خلال عدّه فروع دوليه لها خارج ألمانيا ، وإنها تختص بإثبات كافه عمليات المحاسبية علي الأموال التي تنفق من المؤسسة شامله النفقات والمصروفات الإدارية وتنظيم وإجراء الندوات التي تدخل ضمن نشاط المؤسسة في مصر وان الذي يتولي رئاسة المؤسسة بالقاهرة هو المتهم / أندرياس جاكويس وأضاف أن الميزانية الإجمالية شامله المصاريف الإدارية وأنشطة الفاعليات - يبلغ ثلثمانه وخمسون ألف يورو سنويا تم زيادتها في عام ٢٠١١ إلي سبعمائة ألف يورو بسبب التحول الديمقراطي في مصر .

وقررت نسمة احمد إبراهيم مرسي بالتحقيقات أنها التحقت بالعمل بمنظمه فريدم هاوس خلال عام ٢٠٠٩ حتى نهاية ٢٠١١ وان الذي تولى ادارته مكتب المنظمة في مصر منذ شهر أغسطس ٢٠١١ هي المتهمه / نانسي جمال عقيل وان المتهم / باسم فتحي محمد علي كان يتابع تنفيذ بعض

رئيس المحكمة



أمين السر



المشروعات التي تنفذها المنظمة في مصر بالاشتراك مع بعض الكيانات المصرية . .

وقررت سحر محمد ياسين بالتحقيقات أنها التحقت بالعمل بالمعهد الديمقراطي الوطني بالإسكندرية في غضون شهر سبتمبر ٢٠١١ في وظيفة محاسبه حيث تولت مسنوليه متابعه وتسجيل مصروفات المعهد تحت إداره المتهم الصربي / بود يمير ميلينش وفي خلال فتره عملها كان يتم عقد تدريبات في مجال تنميه الوعي السياسي والديمقراطي للأحزاب السياسية في مصر وكان المتهم المذكور يقوم بعقد الدورات التدريبية بمقر المعهد بالإسكندرية ، وبحكم عملها علمت أن تمويل أنشطه المعهد يتم من خلال المعونة الأمريكية وكانت تتلقي شيكات بنكيه من مكتب القاهرة لصرفها علي أنشطه المعهد من المتهمين جولي هيوز وليلي و داد جعفر بمعرفه المتهم بود يمير ميلينش الذي كان يتولي إدارة أمور المعهد المالية . .

وقرت مروه صلاح مصطفى عبده بالتحقيقات أنها كانت تعمل بالمعهد الجمهوري الدولي عام ٢٠٠٥ حتى أكتوبر عام ٢٠١١ في وظيفة مساعد برامج وتدرجت علي الوظائف حتى أصبحت مسنوله عن البرامج السياسية بالمعهد وتولت الإشراف الإداري علي تدريبات الأحزاب السياسية وإعداد تقارير مختصره من الجرائد المصرية عما ينشر فيها بشأن الانتخابات البرلمانية والتنسيق بشأن التدريبات التي تتم خارج مصر بشأن الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وأضافت أن المتهم / صمويل لحد قد اخبرها بان وزاره الخارجية المصرية قد سمحت له بمباشره نشاطه في مصر وكانت تتلقي

رئيس المحكمة



أمين السر



راتبا شهريا قده إلفان ومائتين وخمسه وعشرون دولار أمريكي في غضون عام ٢٠١١ وان تمويل البرامج التدريبية وأنشطة المعهد الجمهوري في مصر يتم من المعونة الأمريكية وإنها تقدمت باستقالتها من العمل بالمعهد في بداية شهر أكتوبر ٢٠١١ .

وقرر مازن حمدي عبد الله بالتحقيقات انه كان يعمل بالمعهد الجمهوري الدولي بمكتب القاهرة منذ ابريل ٢٠١١ ويختص بسداد فواتير تسليم المرتبات للموظفين العاملين بالمعهد وأضاف أن المتهم صمويل ادم لحدود قد كلفه في غضون شهر أكتوبر ٢٠١١ بتصوير جميع المستندات الخاصة بالفواتير والمصروفات والأمور المالية التي تتعلق بأنشطة المعهد منذ مايو ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠١١ بمكاتب شركة زيروكس حيث قام بتصوير نحو أكثر من عشرة آلاف ورقة قام بتسليمها للمتهم المذكور وانه ترك العمل بالمعهد منذ ٢٠١١/١٢/٢٩ بعد علمه بان هذا المعهد غير مرخص له بالعمل في مصر .

وثبت من البيانات والإخطارات الواردة إلي وزاره التعاون الدولي أن هناك (٣٧) منظمه أمريكية غير حكومية حصلت علي تمويل قدره (١٢٤,٣٠٧,٢٢١ مليون دولار) بينها (٣١) منظمه أمريكية مخالفه حصلت علي تمويل أجنبي قيمته (٨٥,٥٠٩,٨٣٦ مليون دولار) من بينها منظمه المعهد الجمهوري الدولي والتي حصلت علي مبلغ (١٤ مليون دولار) في عام ٢٠١١ فقط رغم كونها مخالفه لعدم وجود اتفاقيه مع وزاره الخارجية كما تبين أن المعهد الديمقراطي الوطني قد حصل علي

رئيس المحكمة



أمين السر



تمويل قدره (١٨ مليون دولار) في عام ٢٠١١ فقط رغم كون هذه المنظمة مخالفة لعدم وجود اتفقيه مع وزاره الخارجية كما تبين حصول منظمه بيت الحرية علي تمويل قدره (أربعة ملايين وثلاثمائة وواحد وتسعين ألف ومائتي وأربعة وثمانين دولار أمريكي) في الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ رغم كونها منظمه مخالفة ولم تبرم اتفاقات مع وزارة الخارجية المصرية كما تبين أن منظمه المركز الدولي للصحفيين قد حصلت علي تمويل بعد الثورة قدره (مليون دولار) رغم أنها غير مسجله . .

وأفادت وزاره التضامن الاجتماعي انه توجد ٧٢ منظمه أجنبية مسجله في مصر في مجالات مختلفة وفقا لقانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ وبعد إبرام اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية المصرية وان كل من منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسه فريدم هاوس (بيت الحرية) والمركز الدولي للصحفيين ومؤسسه كونراد ادناور الألمانية هي منظمات أجنبية غير مسجله بسجلات الوزارة كجمعيات أهلية أو منظمات مجتمع مدني ولم يتم إصدار ترخيص لها بالعمل في مصر .

كما أفادت مصلحة الضرائب المصريه عدم وجود ملفات ضريبية لمنظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسه فريدم هاوس (بيت الحرية) .

وثبت بتقرير البنك المركز المصري انه بالكشف عن سريه حسابات مؤسسه كونراد ادناور الألمانية تبين أن حق الإدارة والتوقيع للمتهم / اندرياس جاكويس بصفته الممثل الرسمي للمؤسسة وان الحساب الوارد

رئيس المحكمة



أمين السر



للمؤسسة جميعه من مؤسسه كونراد اديناورر العالمية بألمانيا ويتضمن الحساب التحويلات الأجنبية التي وردت للمؤسسة خلال عام ٢٠١١ وإجمالي الحركات الدائنة والمدينة التي جرت في هذا الحساب عن عام ٢٠١١ وما قبله . .

كما اظهر تقرير البنك المركزي التحويلات الأجنبية التي وردت للمعهد الوطني الديمقراطي خلال عام ٢٠١١ وما قبله وهذه التحويلات وارده من المعهد الوطني الديمقراطي بواشنطن . .

كما اظهر تقرير البنك المركزي أيضا أن لدى المتهم / باسم فتحى محمد علي حسابا ببنك كريدى اجريكول مفتوح بالجنيه المصري بدا التعامل عليه ٢٠١١/١١/١ وبلغت إجمالي الحركات الدائنة التي تمت علي الحساب حتى ٢٠١١/١١/٣٠ مبلغ ثلاثة وعشرون ألف وثمانمائة وأربعة وستون جنيها منها ستة تحويلات بمبلغ واحد وعشرين ألف جنيه من ثلاث منظمات دوليه خلال الفترة من ٢٠١١/٤/٢٠ وحتى ٢٠١١/٩/١٤ قام بسحبها جميعا عن طريق ماكينة الصرف الآلي . .

وأفاد تقرير الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق إداره مكافحه جرائم الحاسبات وشيكات المعلومات قسم المساعدات الفنية انه بفحص الحواسب الآلية المضبوطة تم التوصل لما يفيد تلقي منظمه فريدوم هاوس وكونراد اديناور والمعهد الجمهوري الدولي / بالأقصر والإسكندرية والقاهرة والمعهد الديمقراطي الوطني بالإسكندرية وأسيوط لمبالغ ماليه وإنفاقها في معاملات وأنشطه مختلفة في الداخل والخارج .

رئيس المحكمة



أمين السر



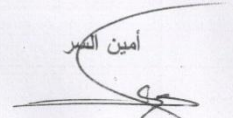
وأورى تقرير المخابرات العامة المصرية أن التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية المصرية قد اتخذ بعداً جديداً عقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ لأهداف وإغراض سياسية معينة إذ أن الولايات المتحدة وضعت شروطاً سياسية للمعونة الاقتصادية لمصر بحيث انفردت بموجبها بقرار استقطاع جزء من المعونة ثم تخصيصه لتمويل منظمات غير حكومية مصرية وأمريكية لتنفيذ أنشطه محدده في مصر دون الرجوع أو التشاور مع الحكومة المصرية رغم اعتراض وزاره التعاون الدولي وإصرار الولايات المتحدة علي المضي قدما في تنفيذه . . .

فقامت بافتتاح عدد من المنظمات الأمريكية لها مكاتب في مصر دون الحصول علي تصريح بذلك من وزارتي الخارجية والتضامن الاجتماعي من بينها مؤسسه بيت الحرية ويتولي مسئوليتها في مصر المتهمين نانسى جمال الدين حسين والشريف احمد صبحي منصور ومجدي محرم وباسم فتحي محمد علي ومحمد عبد العزيز ومنظمة المعهد الديمقراطي الوطني ويتولي مسئوليتها في مصر المتهمين جولين هيوز ورائياكونو وليلى وداد جعفر وماريانا- كوماكفيتش وروبرت بيكير ومحمد اشرف الوكيل وبود يمير ميلك والمادين كورت فيلك والمعهد الجمهوري الدولي ويتولي مسئوليته في مصر المتهمين سام لحد ، وجون توماستيفسكي وجيسكا كيلين واسامه غاريزى وجانج أيريك سبورت تشاك وساهاني نافينيت . . . ومنظمة كونراد اديناور الألمانية ويتولي مسئوليتها في مصر المتهمين اندر ياس جاكويس وكريستين مارجرين

رئيس المحكمة



أمين السر



بإدى ومنظمة المركز الدولي الأمريكي للصحفيين ويتولى مسئوليتها في مصر
نتاشا نانيس ويحي زكريا غانم وميدا ميشيل بتر .

وحيث أسفر الضبط والتفتيش الذي أجرته النيابة العامة المختصة
بناء علي إذن قاضي التحقيق لمقار المعهد الجمهوري الدولي بمحافظة
القاهرة والإسكندرية والجيزة والأقصر عن وجود مقر مؤسس بعدد وافر من
العاملين يباشرون النشاط منذ فتره حيث ضبطت العديد من الملفات الإدارية
وأجهزة الحاسب الآلي وأموال سائله وبرامج التدريب الخاصة بممثلي الأحزاب
السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن شيكات بنكيه وحوالات ماليه
منصرفه لأشخاص مجهولين كما تم ضبط مطبوعات المنظمة الخاصة ببرامج
التدريب سألقة البيان والتي تم تقديمها في مصر خلال عام ٢٠١١ .

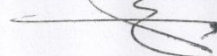
كما أسفر الضبط والتفتيش لمقار المعهد الديمقراطي الوطني
بمحافظة الجيزة والإسكندرية وأسيوط عن وجود مقر مؤسس بعدد وافر من
العاملين يباشرون النشاط منذ فتره حيث ضبطت العديد من الملفات المالية
وأجهزة الحاسب الآلي وأموال سائله وبرامج التدريب الخاصة بممثلي الأحزاب
السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن شيكات بنكيه وحوالات ماليه
منصرفه لأشخاص مجهولين وبرامج التدريب الخاصة بنشاط المعهد كما تم
ضبط مطبوعات خاصة ببرامج التدريب سألقة الذكر والتي تم تقديمها في مصر
خلال عام ٢٠١١ .

كما أسفر الضبط والتفتيش لمقر المركز الدولي للصحفيين بمحافظة
القاهرة عن وجود مقر مؤسس بعدد وافر من العاملين يباشرون النشاط منذ

رئيس المحكمة



أمين السر



فتره حيث ضبط العديد من الملفات الإدارية وبرامج التدريب الخاصة بنشاط المركز وبعض المطبوعات المستخدمة في تنفيذه كما تم ضبط مطبوعات المنظمة الخاصة ببرامج التدريب سالفه الذكر والتي تم تقديمها في مصر خلال عام

٠٠ ٢٠١١

كما أسفر الضبط والتفتيش لمقر مؤسسه بيت الحرية بمحافظة القاهرة عن وجود مقر مؤسس بعدد وافر من العاملين يباشرون النشاط منذ فتره حيث ضبطت العديد من الملفات الإدارية وأجهزة الحاسب الآلي وأموال سائله وبرامج التدريب الخاصة بممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن شيكات بنكية وحوالات مالىه منصرفه لأشخاص مجهولين كما تم ضبط مطبوعات المنظمة الخاصة ببرامج التدريب سالفه البيان والتي تم تقديمها في مصر خلال عام ٢٠١١ .

وأسفر الضبط والتفتيش لمقر مؤسسه كونراد ديناور بمحافظة القاهرة عن وجود مقر مؤسس بعدد وافر من العاملين يباشرون النشاط منذ فتره حيث ضبطت العديد من الملفات الإدارية وأجهزة الحاسب الآلي وأموال سائله وبرامج التدريب الخاصة بممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن شيكات بنكية وحوالات مالىه منصرفه لأشخاص مجهولين كما تم ضبط مطبوعات المنظمة الخاصة ببرامج التدريب سالفه الذكر والتي تم تقديمها في مصر خلال عام ٢٠١١ .

وحيث انه بجلسة المحاكمة مثل المتهمون الحادي عشر احمد شوقي احمد هيكل والثاني عشر احمد عبد العزيز عبد العال علي والثالث عشر احمد

رئيس المحكمة

أمين السر

زكريا أرباب ادم والرابع عشر عصام محمد علي برعي (من العاملين بالمعهد الجمهوري الدولي) والمتهمون التاسع عشر روبرت فريدريك بيكر والسادس والعشرون محمد اشرف عمر كامل الوكيل والسابعة والعشرون روضه سعيد احمد علي والثامنة والعشرون حفصة ماهر حلاوه والتاسع والعشرون امجد محمد احمد مرسي (من العاملين بالمعهد الديمقراطي الوطني) والمتهمون الواحد والثلاثون الشريف احمد صبحي منصور والثالث والثلاثون محمد احمد عبد العزيز سعيد والخامس والثلاثون باسم فتحي محمد علي والسادس والثلاثون مجدى محرم حسين مصطفى (من العاملين بمنظمة بيت الحرية) والمتهمان الأربعون يحي زكريا غانم علي والواحد والأربعون اسلام محمد احمد فؤاد (من العاملين بالمركز الدولي للصحفيين) والمتهمة الثالثة والأربعون كريستينا مارجريت بادى (العاملة بمنظمة كونراد اديناور الألمانية) واعتصموا جميعا بإنكار ما اسند إليهم من اتهام . .

والمحكمة قامت بفض الإحراز واطلعت عليها في حضور المتهمين

الماتلين ودفاعهم . .

واستمعت المحكمة إلي مرافعة النيابة العامة والتي تناولت فيها شرح وقائع الاتهام وأدله الثبوت المقدمة من قاضي التحقيق وانتهت إلي توقيع أقصى عقوبه للمتهمين وقدمت مذكره بمرافعتها .
وشرح وكلاء المدعين بالحق المدني دعواهم المدنية ضد المتهمين جميعا وانضموا إلي النيابة العامة في طلباتها والحكم لهم بالتعويض الموقت المطلوب وإلزام المتهمين المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . .

رئيس المحكمة



أمين السر



كما استمعت المحكمة - بناء علي طلب دفاع المتهمين المائلين لشهود الإثبات الأولي فايزه محمد أبو النجا والثاني مروان نكي بدر والثالث عبد المنعم حسين شلتوت والسادس محمود علي محمود والسابع طارق مرزوق محمد والثامن هشام محمد فكري عبد الحليم ولم تخرج أقوالهم في مضمونها عما شهدوا به في التحقيقات واستغني الدفاع عن سماع باقي شهود الإثبات وتليت أقوالهم الواردة بالتحقيقات بموافقة النيابة والدفاع . .

كما استمعت المحكمة - بناء علي طلب الدفاع الحاضر مع المتهمين من الحادي عشر حتى الرابع عشر - شاهدي نفي هما سمير كامل احمد محمد والسيد بسيوني السيد . .

حيث شهد سمير كامل احمد محمد انه بصفته مسنول عن حزب الاتحاد وهو احد الأحزاب الوليدة بعد الثورة شارك في إحدى الدورات التدريبية التي عقدها المعهد الجمهوري الدولي بالأقصر والتي كان موضوعها كيفية إدارة الحملات الانتخابية وكسب أصوات الناخبين . . وكان مدة الدورة ثلاثة أيام تكفل المعهد بنفقات الإقامة والمبيت والإعاشة وانه استفاد من هذه الدورة . .

كما شهد السيد بسيوني السيد محمد انه بصفته سكرتير حزب الغد عام ٢٠٠٦ وحاليا سكرتير حزب غد الثورة شارك في أكثر من ٩٠ % من الدورات التدريبية التي عقدها المعهد الجمهوري الدولي والتي كانت تخص أحيانا الحزب الذي ينتمي إليه وأحيانا أخرى جميع الأحزاب دون تميز وان الدورات التدريبية كانت تتضمن كيفية إدارة الحملات الانتخابية والتوعية

رئيس المحكمة



أمين السر



السياسية وأضاف انه حصل علي دورات بالخارج عن طريق المعهد الجمهوري ومنظمه أخرى ألمانية وتكفل المعهد المذكور بجميع التكاليف وبعد انتهاء المحكمة من سماع الشاهدين المذكورين ، ترافع محاموا المتهمين فأتار الدفاع الحاضر عن المتهمين الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر (من العاملين بالمعهد الجمهوري الدولي) دفاعاً شفويا ومكتوباً مؤداه . . .

١- عدم انطباق نص المادة ٩٨ ج / ١ من قانون العقوبات علي الواقعة محل الاتهام . . .

٢- انتفاء الركنين المادي والمعنوي في حق المتهمين الأربعة بالنسبة للمادة ٩٨ ج / ١ . . .

٣- عدم انطباق نص المادة ١/٥٩٨ علي الواقعة محل الاتهام إذ أن قرار الإحالة قد أشار إلي المادة في فقرتها الأولى التي تتناول الفاعل الأصلي فقط .

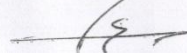
٤ - - خلو التحريات والشهادات الصادرة من ضباط وزارة الداخلية عن مسنوليه المتهمين الأربعة أو علمهم بكون المعهد يمارس أنشطته دون تصريح - وبعد أن تناول الدفاع تلك الدفوع انهي مرافعته بطلب براءة المتهمين الأربعة المذكورين وعدم قبول الدعاوى المدنية المقامة من المدعين بالحقوق المدنية والزام رافعها بمصرفاتها شاملاً أتعب المحاماة .

كما أثار دفاع الحاضر مع المتهمين التاسع عشر والسادس والعشرون والسابعة والعشرون والثامنة والعشرون والتاسع والعشرون (من العاملين بالمعهد

رئيس المحكمة



أمين السر



الديمقراطي الوطني) والأربعون والواحد والأربعون (العامين بالمركز الدولي
للصحفيين) دفاعا شفويا ومكتوبا مؤداه :-

(١) انعدام اتصال المحكمة بالدعوى كأثر قانوني لإغفال قاضي التحقيق
لإجراء إستلزمه القانون بالمادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية مقرر
لصالح الشرعية الإجرائية ومن ثم يترتب علي إغفاله البطلان . .
(٢) بطلان التحقيقات لقيام المستشارين بها (هينه تحقيق) بالمخالفة لنص
المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية بما يستتبع بطلان أمر الإحالة لصدوره
ممن لا يملكه .

(٣) أن مواد الاتهام المسندة للمتهمين ملغاة بموجب نص المادة (٧) من مواد
إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ . .

(٤) انتفاء أركان الجرائم المسندة للمتهمين المادي والمعنى .

(٥) عدم تحرير أي كشوف جرد خاصة بموجودات كل مقر من مقر المنظمات
أو تحريزها ومن ثم كان ضبط كافة موجودات مقر المنظمات قد جاء باطلاً
وبعد أن شرح الدفاع عن المتهمين المذكورين تلك الدفوع وظروف الدعوى
وملابساتها انهي مرافعته بطلب براءة المتهمين وعدم قبول الدعوى المدنية
والإزام رافعيها المصروفات شامه أتعاب المحاماة .

وأثار الدفاع الحاضر أيضا مع المتهمة الثامنة والعشرون (حفصة ماهر حلاوه
(دفاعا شفوياً ومكتوبا مؤداه عدم توافر الركن المادي والمعنوي للجريمة
المؤثمة بالمادة ٩٨ ج / ١ من قانون العقوبات وعلي سبيل الاحتياط تطبيق

رئيس المحكمة

أمين السر

القانون الأصلح للمتهم من خلال أعمال المحكمة لسلطتها في الرقابة بالامتناع
 عن تطبيق قانون الجمعيات الأهلية لتعارضه مع الدستور الجديد . .
 كما أثار الدفاع الحاضر عن المتهمين الواحد والثلاثون والثالث والثلاثون
 والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون (من العاملين بمنظمة بيت الحرية)
 دفاعا شفويا ومكتوبا مؤداه . .

- ١- بطلان أعمال التحقيق والإحالة لصدورهما من غير ذي صفة .
- ٢- عدم توافر الركنين المادي والمعنوي للجريمة المؤتممة بالمادة ٩٨ / ١ من
 قانون العقوبات . .
- ٣- عدم توافر أركان الجريمة المؤتممة بالمادة ٩٨ / ١ من ذات القانون باعتبار
 توافرها مترتب ولازم لتوافر الجريمة الأولى . .
- ٤- الاعتذار بالجهل والغلط في القانون . .

وخلص الدفاع بعد أن تناول تلك الدفوع وشرح ظروف الدعوى
 وملابساتها إلى القضاء أصليا براءة المتهمين مما اسند إليهم واحتياطيا
 استعمال منتهي الرأفة وفي جميع الأحوال القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية
 والزام رافعها المصروفات . .

وأثار الدفاع الحاضر مع المتهمة الثالثة والأربعون (كريستينا
 مارجريت بادي) إحدى العاملات بمؤسسة كونراد اديناور الألمانية) دفاعا
 شفويا ومكتوبا مؤداه :-

رئيس المحكمة

أمين السر

١- بطلان إحالة الدعوى إلي المحكمة لمخالفه أحكام المادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية وعدم توقيع أمر الإحالة من قاضي التحقيق الأخر .

٢- بطلان التحقيقات لمخالفه أحكام المادة ٦٥ من ذات القانون .
 ٣- تقادم جريمة إنشاء فرع منظمة أو جمعيه أو أي منظمة أخرى وفقا لأحكام المادتين ١٥، ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
 ٤- انتفاء الركنين المادي والمعنوي لجرائم المادة ٩٨ عقوبات .
 ٥- بطلان التحريات التي أجراها الضباط محمود علي محمود تأسيسا علي إنها مكتبيه ومفتقرة إلي الواقع .

وخلص الدفاع بعد أن تناول تلك الدفوع وظروف الدعوى وملابساتها إلي طلب الحكم ببراءة المتهمه من التهم المنسوبة إليها ورفض الدعوى المدنية .

وحيث أن الدفاع الحاضر مع جميع المتهمين قدم حوافظ عديدة حوت مستندات تعزز من وجهه نظرهم عما ذهب إليه في دفاعهم طالعتها المحكمة جميعها ووقفت علي ما حوتها من وجهات نظر وأوجه دفاع ودفوع .
 ومن حيث أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة اليوم .
 ومن حيث أن الدفوع التي أثارها الدفاع في مرافعاته الشفوية وما حوته المذكرات المقدمة منه حال المرافعة تجمل في الدفوع الآتية :-
 (١) انعدام اتصال المحكمة بالدعوى لإغفال قاضي التحقيق إجراء استنلزمه القانون بالمادة ١٥٣ أ ج .

رئيس المحكمة

أمين السر

م

م

(٢) بطلان التحقيقات لقيام مستشارين بها بالمخالفة لنص المادة ٦٥
أ ج بما يستتبع بطلان أمر الإحالة لصدوره ممن لا يملكه وعدم توقيعه من
قاضي التحقيق الآخر .

(٣) الاعتذار بالجهل بالقانون .

(٤) تطبيق قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية علي الاتهام المسند
للمتهمين باعتباره أصلح للمتهمين .

(٥) تقادم جريمة إنشاء فرع منظمه أو جمعيه بدون ترخيص وفقا

لأحكام المادتين ١٨٦٥ و ١٨٦٥ ج

(٦) بطلان ضبط موجودات مقرات المنظمات لعدم تحريز أو تحرير
أي كشوف جرد بموجودات كل مقر علي حده وفي وجود العاملين بتلك
المقرات .

ومن حيث انه عن الدفع الأول وخاصة انعدام اتصال المحكمة
بالدعوى كأثر قانوني لإغفال قاضي التحقيق لإجراء إستلزمه القانون بالمادة
١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية مما يصمه بالبطلان فانه مردود عليه أن
النص في المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن " يترتب البطلان
علي عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري يدل في صريح
لفظه وواضح معناه أن الشارع يرتب البطلان علي عدم مراعاة أي إجراء من
الإجراءات الجوهرية التي يقرها دون سواها ، وإذا كان ذلك وكان الشارع لم
يضع ضابطا يميز به الإجراء الجوهري عن غيره من الإجراءات التي لم
يقصد بها سوى الإرشاد والتوجيه للقائم بالإجراء ، فانه يتعين لتحديد ذلك

رئيس المحكمة

أمين السر

الرجوع إلي عله التشريع فإذا كان الغرض من الإجراء المحافظة علي مصلحة عامه أو مصلحة للمتهم أو غيره من الخصوم فإن الإجراء يكون جوهرياً يترتب البطلان علي عدم مراعاة إما إذا كان الغرض منه هو مجرد التوجيه والإرشاد للقائم به ، فلا يعد جوهرياً ولا يترتب البطلان علي عدم مراعاته ، لما كان ذلك وكان يبين من صيغته وطبيعة المعني الوارد بالمادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن قصد الشارع منه إفساح المجال أمام أطراف الدعوى (النيابة العامة والمتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها) لإبداء ما قد يعين لهم من طلبات أو أقوال قبل التصرف في التحقيق . . .

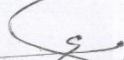
وحسبه في ذلك أن قاضي التحقيق هو محقق فحسب بخلاف النيابة العامة التي تجمع بين صفة التحقيق وطرف الدعوى ومن ثم فإن الشارع لا يلزم الأخيرة باخطار باقي أطراف الدعوى ولا تري المحكمة في إغفال قاضي التحقيق إخطار أطراف الدعوى قبل التصرف فيها ما يستوجب البطلان وأيه ذلك أن هذا العيب ليس من شأنه تفويت غاية الإجراء إذ يمكن لأى من أطراف الدعوى أن يطلب من المحكمة بحسبانها جهة التحقيق النهائي استكمال ما فات قاضي التحقيق من إجراءات وإبداء دفاعه بشأنها ، التي لها بدورها ندب احد أعضائها باستيفاء التحقيق إذا رأت أجابه الدفاع إلي طلبه ومن ثم يتحول الإجراء الباطل إلي إجراء صحيح ولا محل بعد ذلك للقول بإهدار حق الخصوم ودفاعهم في إبداء طلباتهم أو الإخلال به كما وان الدعوى أقيمت علي المتهمين ممن يملك رفعها قانوناً ومن ثم كان اتصال المحكمة بالواقعة يكون قائماً قانوناً ويلزمها بالفصل فيها . . .

ومن ثم فإن ما ينعاه الدفاع في هذا الصدد يكون غير سديد .
ومن حيث انه عن الدفع الثاني وحاصلة بطلان التحقيقات لقيام
مستشارين بها بالمخالفة لنص المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية بما
يستتبع بطلان أمر الإحالة لصدوره ممن لا يملكه فانه مردود عليه أن ندب أكثر
من قاضي للتحقيق وان كان فيه مخالفه ظاهره لحكم المادة ٦٥ من قانون
الإجراءات الجنائية إلا انه لا يرتب البطلان وحسب المحكمة في ذلك أن ما ورد
في هذا النص لا يعد إلا إجراء تنظيمياً قصد به إرشاد السلطات التي تتداول
الدعوى الجنائية إلى الأسلوب الأمثل لأداء عملها ومن ثم فإن عدم مراعاته لا
يعد إجراء جوهرياً ولا يترتب البطلان لا سيما وان الإخلال بهذا الإجراء لم
يضع مصلحة ولم يهدر حقاً لأي من المتهمين ولم يفقد التحقيق الجنائي
فاعليته في تحقيق الهدف منه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي
بطلان الإجراء لما كان ذلك وكانت الدعوى قد سعي بها إلى ساحة هذه المحكمة
وأقيمت على المتهمين ممن يملك رفعها قانوناً ومن ثم فإن اتصال المحكمة في
هذه الحالة يكون قائماً قانوناً ويلزم المحكمة بالفصل فيها على ضوء ما
يستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في
تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المطروحة أمامها. وما ساقه الدفاع
بشان بطلان أمر الإحالة لعدم توقيعه من قاضي التحقيق الآخر فهو مردود أيضاً
بأنه ليس بلازم إن من يباشر التحقيق هو الذي يباشر التصرف طالما إن أمر
الإحالة قد صدر ممن يملكه قانوناً كما وان أمر الإحالة عمل من أعمال التحقيق
فلا محل لإخضاعه لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ومن ثم فإن

رئيس المحكمة



أمين السر



القصور في أمر الإحالة - على الفرض الجدلي - لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها، كما إن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى لها بعد دخولها في حوزة المحكمة مما يكون معه نعي الدفاع في هذا الصدد غير مقبول.


وحيث انه عن الدفع الثالث بالاعتذار بالجهل بالقانون فمردود عليه انه من المقرر إن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار إن العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان - بيد انه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ولذا جرى قضاء هذه المحكمة على إن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكتملة له مفترض في حق الكافة ومن ثم لا يقبل الدفع بالجهل والغلط فيه كذريعة لنفي القصد الجنائي.

- لما كان ذلك كذلك ، وكان قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ - لسنة ٢٠٠٢ ذو جزاء جنائي، ومن ثم فهو بهذا الاعتبار قانون مكمل لقانون العقوبات، فله حكم قانون العقوبات، ومن ثم لا ينفي الغلط فيه القصد الجنائي، ويكون الدفع بالاعتذار بالجهل بالقانون على غير سند من القانون خليفاً برفضه.
- وحيث انه عن الدفع الرابع وموداه إن الاتهامات المسندة للمتهمين تحكمها المواد التي جاءت في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٢٠٠٢/٨٤ واللاحقة في تاريخها على المواد المضافة لقانون العقوبات وهي الأصلح

رئيس المحكمة



أمين السر



للمتهمين وبحسبان إن مواد الاتهام الواردة في قانون العقوبات ملغاة بموجب نص المادة "٧" من مواد إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المذكورة فمردود عليه إن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى إن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه، وان تغيير الدستور لا يلغي الجريمة التي ما زالت في نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن، مؤدي ذلك وجوب تطبيق مواد الاتهام "٩٨ج/١ ، ١/د٩٨ ، ١/٩٨ هـ من قانون العقوبات" حتى زوال القوة الملزمة عنها إما ما ساقه الدفاع بشأن تطبيق المواد الجزائية الواردة في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٢٠٠٢/٨٤ باعتبار هذا الأخير أصلح للمتهمين فمردود عليه أيضا إن المادة ٧٦ من القانون المذكور "في الباب الخامس منه" قد جرى نصها "مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات وفي أي قانون آخر يعاقب على الجرائم الواردة في هذا الباب بالعقوبات التالية... الخ ما جاء بنص المادة.

ولما كانت الجرائم المسندة إلى المتهمين يعاقب عليها قانون العقوبات بعقوبات اشد من العقوبات الواردة في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية **الفأ** بيانه ومن ثم وجب إعمال مواد الاتهام الواردة في قانون العقوبات والاعتداد بالعقوبات المنصوص عليها فيها ولا مجال لإعمال القانون الأصلح للمتهم.

وحيث انه عن الدفع الخامس المثار من المتهمة الثالثة والأربعين كريستينا مارجريت بادي "إحدى العاملات بمؤسسة كونراد ادينادر الألمانية" بانقضاء الدعوى الجنائية في الجرائم المسندة إليها بمضي المدة فمردود عليه إن الاتهام

رئيس المحكمة



أمين السر



المسند للمتهمة المذكورة هو إنها أدارت وأخر بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعاً لمنظمة ذات صفة دولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وتسلمت وقبلت أموالاً ومنافع من هيئة في خارج جمهورية مصر العربية في سبيل ارتكاب هذه الجريمة.

ولما كانت الجريمة الأولى "إدارة فرع منظمة ذات صفة دولية بغير ترخيص من الجهة المختصة" بالنظر إلى طبيعة الفعل المادي المكون لها هي جريمة مستمرة ومن ثم لا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة إلا عند حالة الاستمرار وهو استمرار تجديدي ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة ولم تنته ومن ثم يضحى الدفع غير قائم على سند صحيح من القانون.

وحيث أنه عن الدفع ببطلان هذا النوع من مقررات المنظمات لعدم تحريز أو تحرير أي كشوف جرد بموجودات كل مقر على حده وفي وجود العاملين بتلك المقررات فمردود عليه إن ما ساقه الدفاع من ضرورة تحرير كشوف جرد بموجودات كل مقر على حده هو من قبيل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع إلى مراعاتها قدر الإمكان دون أن يترتب جزاء على عدم التزامها ومن ثم لا يترتب على عدم مراعاتها ثمة بطلان.

ومن حيث أنه لما كان من المقرر إن الأصل في الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جاز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال، وإن جرمي تأسيس وإدارة فروع لمنظمات دولية دون ترخيص وتسلم وقبول أموال في سبيل ارتكابها والاشتراك فيها - لا يشملها

رئيس المحكمة



أمين السر



استثناء - فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وكان الثابت من التحقيقات وأقوال الشهود التي تظمن المحكمة إليها - إن المتهمين من الأول حتى العاشر "الذين لم يحضروا جلسة المحاكمة" قد تلاقى نواياهم على هدف محدد هو تأسيس وإدارة فروع لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي ذو صفة دولية في مصر دون تصريح من الحكومة المصرية والتسجيل بوزارة التضامن والعدالة الاجتماعية تحت شعار زائف "الديمقراطية والحكم" وتنفيذا لهذا الغرض دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية لا تسمح لهم بالعمل في مصر بناء على التوجيهات الصادرة لهم من إدارة المعهد الجمهوري الدولي بواشنطن، واتخذوا خمسة مقر كفرع للمنظمة داخل مصر بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر، وحددوا الأطر النهائية لها فقاموا بتعيين الرؤوس الإدارية والمالية والفنية من بينهم وأداروا المنظمة من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي الذي لا يجوز الترخيص به أصلا، وقد تسلموا وقبلوا مباشرة أموالا من المركز الرئيسي للمعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ اثنين وعشرين مليون وتسعمائة وعشرين ألف دولار بطريق التحويل المباشر على حسابات بنكية خاصة بهم وعن طريق إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وعن طريق استخدام بطاقات ائتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فروع المنظمة سالفة الذكر بغير ترخيص من الحكومة المصرية وقد قرر

رئيس المحكمة



أمين السر



المتهمون الأول والثانية والثالثة والسادسة بالتحقيقات بدخولهم البلاد بتأشيرات سياحية لا تتيح لهم العمل في مصر بناء على توجيهات إدارة المعهد الجمهوري الدولي بواشنطن بهدف تأسيس وإدارة فروع لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي في محافظات عديدة بمصر وبالفعل تم ذلك في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر وذلك بغرض تقديم المساعدة الفنية للأحزاب السياسية وكيفية إدارة الحملات الانتخابية للمرشحين.. وتسلموا وقبلوا مباشرة أموالا من إدارة المعهد الجمهوري في سبيل هذا التأسيس وإدارة المنظمة وأضافوا أن فروع المنظمة المذكورة لم يرخص لها حتى الآن.

ومن ثم فإن ما أورده المحكمة بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لأدلة الثبوت يتحقق به جرمي تأسيس وإدارة فروع لمنظمات دولية دون ترخيص وتسلم وقبول أموال في سبيل ارتكابها في حق المتهمين من الأول حتى العاشر كما هي معرفة في القانون.

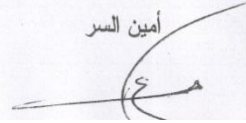
وحيث انه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق إن المتهمين من إحدادي عشر حتى الرابع عشر "الحاضرون بجلسة المحاكمة" وهم على التوالي كل من احمد شوقي احمد محمد هيكل واحمد عبد العزيز عبد العال علي واحمد زكريا أرباب ادم وعصام محمد علي برعي اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى العاشر سالف الذكر في ارتكاب جريمة لإدارة فروع لمنظمة أجنبية ذات صفة دولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان تقابلت إرادتهم بعضهم مع بعض واتفقوا فيما بينهم على الالتحاق بفروع المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية - ومركزه الرئيسي الولايات المتحدة

الأمريكية - بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر والاشترار في إدارة شئونها المالية والفنية والإدارية فاخص المتهم الحادي عشر بمسئولته عن الشئون المالية بفرع المنظمة بالإسكندرية وعمل المتهم الثاني عشر محاسب ومديرا إداري بفرع المنظمة بالأقصر وعمل المتهم الثالث عشر كمسئول برامج أحزاب بفرع المعهد بالأقصر وعمل المتهم الرابع عشر مساعد مسئول برامج أحزاب بفرع المعهد بالأقصر وساعدهم من خلال هذا العمل على إدارة فروع المنظمة وممارسة نشاطهم في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ واستطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وكان ذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وقد تسلموا وقبلوا مباشرة وبالواسطة أموالا من فروع المنظمة التي عملوا بها ومن المركز الرئيسي للمعهد الجمهوري بواشنطن مقابل اشتراكهم في هذا النشاط في صورة مرتبات بطريق التحويل المباشر على الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فروع منظمة المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية ومن ثم فان جرمي الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة في جريمة إدارة فروع لمنظمة أجنبية ذات صفة دولية "المعهد الجمهوري الدولي" بغير ترخيص وتسلم وقبول أموال في سبيل ارتكابها تكون قد توافرت في حق المتهمين المذكورين، وما أثاره الدفاع عن المتهم بشأن عدم انطباق نص المادة ١/د٩٨ على المتهمين بزعم أن الاتهام المنصوص

رئيس المحكمة



أمين السر



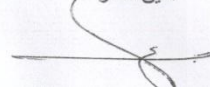
عليه في تلك المادة لا يتناول إلا الفاعل الأصلي للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ومنها المادة ٩٨ ج ١/ ولا يتطرق إلي الشريك فيها فمردود عليه انه ليس هناك وحده في الفعل بين المادتين ٩٨ (ب) و ٩٨ (د) ١/ من قانون العقوبات وإنما هناك تعدد في الأفعال ومن ثم تكون بصدد جريمتين تستقل كل منها عن الأخرى سواء بالنسبة لنوع الجريمة أو العقوبة المقررة لها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة وكل ما توجيهه هو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً بناء علي تحريضه علي ارتكاب الفعل (الكون له بناء علي اتفاق علي ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته أو بناء علي مساعدته في الأعمال المجهزة أو الوسيلة أو المنفعة لها ويستوي في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريباً مباشراً أو بعيداً وبالواسطة - إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر من النص - علي علاقة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا فيها ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع في هذا الشأن ما هو إلا اجتهاد منه وان كان له اجرا إلا انه لا يصادف صحيح القانون . . .

إما عما أثاره الدفاع بشأن انتفاء القصد الجنائي لدى المتهمين لعدم العلم بعناصر التجريم فمردود عليه أن كون المتهم غير عالم بان المنظمة غير مرخص بها من الحكومة أمر لا ينفي لديه القصد الجنائي إذ يعتبر جهلاً منه بحكم القاعدة الجنائية ذاتها وهو جهل لا يصلح عذراً مادامت هذه القاعدة تعتبر الاشتراك في تأسيس وإدارة منظمه أجنبية غير مرخص بها جريمة وبالتالي تفرض علي المخاطب بها التزام التحري عن المنظمة التي يعمل بها قبل إقدامه علي ذلك فإن

رئيس المحكمة



أمين السر



هو اغفل هذا التحري وفرط في أداء الالتزام له فلا يلومن إلا نفسه فهذا الإهمال والقصد يعتبران شيئا واحداً ومن ثم فلا يلزم أن تقيم جهة التحقيق الدليل علي أن المتهم كان يعلم بعدم وجود ترخيص بالمنظمة كما وان ما قرره المتهمون بالتحقيقات علي النحو السالف بيانه بادلله الثبوت يؤكد علم المتهمين بعدم وجود ترخيص للمنظمة . .

وحيث انه عن الاتهام المسند للمتهمين من الخامس عشر حتى الخامس والعشرين (اللذين لم يحضروا بجلسة المحاكمة عدا المتهم التاسع عشر (روبرت فريدريك بيكر) فإنه وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين المذكورين قد تلاقى نواياهم علي هـيوف محدد هو تأسيس وإدارة فروع لمنظمة أجنبيه في مصر دون تصريح من الحكومة المصرية تحت زعم توسيع مساحة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذا لهذا الغرض دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية لا تسمح لهم بالعمل في مصر بناء علي التوجيهات الصادرة لهم من أداره المعهد الوطني الديمقراطي في واشنطن واتخذوا ثلاثة مقر كفروع للمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية بمحافظات الإسكندرية والجيزة وأسيوط وحددوا الأطر النهائية لها من خلال تعيين الرؤوس الإدارية والمالية والفنية من بينهم علي فروع تلك المنظمات وأداره المنظمة من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي بغير ترخيص من الحكومة المصرية ، كما وقر في عقيدة المحكمة أيضا أن المتهمين تسلموا وقبلوا مباشرة أموالا من المركز الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني بلغ مقدارها ثمانية عشر مليون دولار وذلك بطريق التحويل المباشر علي حسابات بنكيه خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية

رئيس المحكمة



أمين السر



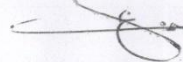
لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض وكان ذلك في سبيل تأسيسها وأداره فروع المنظمة سالفة الذكر بغير ترخيص من الحكومة المصرية وقد قرر المتهمون من الخامس عشر حتى الواحد والعشرين بالتحقيقات بانصراف نيتهم علي تأسيس وأداره فروع لمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية في مصر بغير ترخيص وتنفيذا لهذا الغرض دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية لا تتيح لهم العمل في مصر بناء علي التوجيهات الصادرة لهم من أداره المعهد الديمقراطي الوطني بواشنطن وأسبوا ثلاثة مقر كفروع المعهد الديمقراطي الوطني بمحافظات القاهرة والجيزة وأسيوط وأنهم تلقوا وتسلموا مبالغ من المركز الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل تأسيس وإدارة فروع المنظمة المذكورة كما قررت المحكمة الخامسة عشر جولي أن هيوز بالتحقيقات أن وزاره الخارجية المصرية لم توافق علي منح المعهد ترخيصا لمزاولة نشاطه في مصر ومن ثم فإن ما أتاه المتهمون من أفعال تتحقق به أركان جرمي تأسيس وأداره منظمه أجنبية ذات صفة دولية بدون ترخيص من الحكومة المصرية وتسلم وقبول أموال في سبيل ارتكابها وتكون متوافرة في حقهم . .

وحيث انه عما اسند للمتهمين من السادس والعشرين وحتى التاسع والعشرين (الحاضرون بجلسة المحاكمة) وهم علي التوالي محمد اشرف عمر كامل الوكيل ، وروضه سعيد احمد علي وحفصة ماهر حلاوة وامجد محمد احمد مرسى من اشتراكهم بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الخامس عشر

رئيس المحكمة

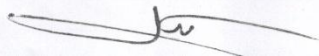


أمين السر



حتى الخامس والعشرين في ارتكاب جريمة أداره فروع لمنظمه أجنبيه ذات صفه دوليه من غير ترخيص من الحكومة المصرية فإنه وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين تقابلت إرادتهم مع إرادته المتهمين من الخامس عشر حتى الخامس والعشرين واتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية بمحافظة الإسكندرية والجيزة وأسيوط والاشتراك في أداره شئونها المالية والفنية والإدارية وعمل المتهم السادس والعشرون كمساعد برامج للأحزاب السياسية بفرع المعهد الديمقراطي الوطني بالإسكندرية وعملت المتهمتان السابعة والعشرون والثامنة والعشرون كمسئول برامج مساعد لبرامج الأحزاب السياسية بفرع المعهد الديمقراطي الوطني بالجيزة وعمل المتهم التاسع والعشرون مساعد مدير فرع المعهد الديمقراطي الوطني بأسيوط وساعدوهم من خلال عملهم - علي إدارة فروع المعهد وممارسه نشاطهم في أجزاء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج هذا النشاط بمصر وكان ذلك رغم علمهم بعدم وجود ترخيص من الحكومة المصرية ومن ثم فإن جريمة الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة في جريمة أداره فروع لمنظمه ذات صفه دوليه في مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية تكون قد توافرت في حق المتهمين السادس والعشرون والسابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين . وفي مقابل اشتراكهم في أداره نشاط المعهد تسلموا وقبلوا من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية أموالا في صورته مرتبات بطريق التحويل المباشر

رئيس المحكمة



أمين السر



علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارة فروع منظمه المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهمين المذكورين أركان الجريمة المؤثمة بالمادة ٩٨ (د) ١/ من قانون العقوبات ٠٠ وحيث انه عما أثاره دفاع المتهمين من أن المعهد الديمقراطي الوطني الذي يعمل به المتهمون تقدم بطلب للحصول علي تصريح بالعمل منذ عام ٢٠٠٥ إلي وزاره الخارجية المصرية ولم تتلق منظمه المعهد الديمقراطي أي اعتراض علي طلبها أو نشاطها منذ تاريخ تقديم هذا الطلب مما يعني عدم ممانعة الجهات المختصة بممارسه نشاط المعهد ويعد فرع المعهد الديمقراطي الوطني مصرح له قانونا وواقعا للعمل بمصر طبقا لمفهوم المادة (١) من قانون الإصدار فمردود عليه انه لا يجوز لأي منظمه أجنبيه غير حكوميه ممارسه العمل في مصر أو فتح فروع لها إلا بعد إبرام اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية المصرية وإرساله إلي وزاره التضامن والعدالة الاجتماعية ليقوم بتسجيل فرع المنظمة بالوزارة وانه لا تترتب علي مجرد تقديم الطلب أي اثار قانونية تجيز لتلك المنظمات الأجنبية الغير حكوميه العمل في مصر لاختلاف وضعها عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية التي يتيح لها القانون التأسيس و ممارسه العمل بعد أخطار وزاره التضامن بذلك إذا لم تقم الوزارة بالاعتراض علي التأسيس أو رفضه بعد مرور ستين يوم علي ذلك الإخطار . ومن ثم يستوي في عدم وجود التصريح أو الترخيص أن تكون المنظمة قد تقدمت بطلب للحصول عليه من الجهات المعنية

رئيس المحكمة



أمين السر



ولم يبت في هذا الطلب أو صادف رفضاً أو إلا يكون قد تقدمت المنظمة بطلب
علي الإطلاق .

وحيث انه عما أثاره الدفاع من انتفاء القصد الجنائي لدى المتهمين
لاعتقادهم بمشروعيه الفعل فمردود عليه أن الأحكام التي تتضمنها المادة (٦٣)
من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام لا يستفيد منها من لم تكن له هذه
الصفة ومن ثم لا يجوز للدفاع الاحتفاء بنص المادة المذكورة باعتبار أن
المتهمين العاملون في تلك المنظمة لا يعدوا موظفين عموميين . .

وحيث انه عن الاتهام المسند للمتهمين من الثلاثين حتى الثلاثين
وهم علي التوالي تشارلز (الغائب) والشريف احمد صبحي منصور (الحاضر
بجلسة المحاكمة) وسهير أمين سليم جراح (الغائب) ومحمد احمد عبد العزيز
سعيد (الحاضر بجلسة المحاكمة) فإنه وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين
المذكورين قد تلاققت نواياهم علي هدف محدد هو تأسيس وإداره فرع لمنظمة
أجنبيه ذات صفة دوليه (فريدم هاوس - بيت الحرية) دون ترخيص من
الحكومة المصرية وتنفيذا لهذا الغرض اتخذوا مقراً لفرع منظمه فريدم هاوس "
بيت الحرية " ذي الصفة الدولية بمحافظة القاهرة وحددوا الأطر النهائية لها من
خلال تعيين الرؤوس الإدارية والمالية والفنية من بينهم وأداروا المنظمة من
خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي بإجراء البحوث والدراسات وإعداد
وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب
والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك
النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمه فريدم هاوس " بيت الحرية "

رئيس المحكمة



أمين السر



بـالولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية ، كما
 وقر في عقيدة المحكمة أيضا أن المتهمين تسلّموا وقبلوا مباشرة أموالاً من
 المركز الرئيسي لمنظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " بالولايات المتحدة
 الأمريكية بلغ قدرها أربعة ملايين وثلاثمائة وواحد وتسعين ألف ومائة وأربعة
 وثمانون مليون دولار أمريكي بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية
 الخاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول
 وبطريق استخدام بطاقات انتماء خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكية خارج
 مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة
 فرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفة الدولية بغير ترخيص من
 الحكومة المصرية . .

ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهمين جريمتي تأسيس وإداره فرع
 لمنظمه أجنبيه ذات صفة دوليه بغير ترخيص من الحكومة المصرية وتسلم
 وقبول أموال في سبيل ارتكابها . .

وحيث انه عما اسند للمتهمين من الرابعة والثلاثين وحتى السادسة والثلاثين -
 وهم علي التوالي ناسي جمال الدين حسين عقيل (الغانبة) وباسم فتحي محمد
 علي ومجدى محرم حسن مصطفى (الحاضران بجلسة المحاكمة) من اشتراكهم
 بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الثلاثين حتى الثالث والثلاثين علي
 ارتكاب جريمة إداره فرع لمنظمه أجنبيه ذات صفة دوليه فريدم هاوس - بيت
 الحرية - بغير ترخيص من الحكومة المصرية فانه وقر في عقيدة المحكمة أن
 المتهمين تقابلت إرادتهم مع إرادته المتهمين من الثلاثين حتى الثالث والثلاثين

رئيس المحكمة



أمين السر



واتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفة الدولية بمحافظة القاهرة والاشتراك في إدارة شئونهم الفنية والمالية والإدارية فعملت المتهمه الرابعة والثلاثون مدير فرع المنظمة وعمل المتهم الخامس والثلاثون مسنول البرامج بفرع المنظمة والسادس والثلاثون مسنول الشئون المالية بفرع المنظمة وساعدوهم من خلال عملهم علي إدارة فرع المنظمة وممارسه نشاطهم المار ذكره وذلك رغم علمهم بعدم وجود ترخيص من الحكومة المصرية ومن ثم فإن جريمة الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة في جريمة إدارة فرع منظمه أجنبية ذات صفة دوليه بغير ترخيص من الحكومة المصرية قد توافرت في حق المتهمين المذكورين كما وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين المذكورين قد تسلموا وقبلوا أموالاً من فرع المنظمة في صورته مرتبات بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية بتحويل الأموال وكان ذلك مقابل اشتراكهم في إداره نشاط فرع المعهد بالقاهرة ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهمين المذكورين ارتكاب الجريمة المؤتممة بالمادة (٩٨ د / ١) من قانون العقوبات . .

وحيث انه عما أثاره الدفاع عن المتهمين بشأن عدم صحة التحريات التي أجراها الضابط محمود علي محمود بجهاز الأمن الوطني والسيد / هشام محمد فكري عضو هيئة الرقابة الإدارية عن منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ومن ثم استبعاد شهادتهما وعدم التعويل عليها فإنه مردود أن المحكمة تظمن إلي صحة وجدية تلك التحريات لأنها تضمنت معلومات كافية ووافيه عن طبيعة

رئيس المحكمة



أمين السر



المنظمة ونشاطها ومصادر تمويلها والأشخاص المسئولة عن أداره نشاط المنظمة والأعمال التي قاموا بها والتي تشكل جرائم يؤتمها القانون وانه لم يصدر لها ترخيص من الحكومة المصرية بمباشرة نشاطها لما كان ذلك وكان تقدير جديده التحريات من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها لمحكمة الموضوع والتي لها متى اقتنعت سلامه هذه التحريات وصحتها أن تعول في تكوين عقيدتها علي ما جاء بها باعتبارها معززه لما ساقته من أدله فإن ما ينعاه دفاع المتهمين في هذا الخصوص يكون غير سديد . .

وحيث انه عن الاتهام المسند للمتهمين من السابع والثلاثين وحتى الأربعين وهم علي التوالي باتريك باتلر ، ناتاشا تابينس ، ميذا ميشيل بتز (الغانبين عن جلسه المحاكمة) ويحي زكريا غانم (الحاضر بجلسة المحاكمة) فإنه وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين المذكورين قد تلاقت نواياهم علي هدف محدد هو تأسيس وإدارة فرع لمنظمة أجنبية ذات صفه دوليه من غير ترخيص من الحكومة المصرية وتنفيذا لهذا الغرض اتخذوا مقرا لفرع منظمه المركز الدولي للصحفيين بمحافظة القاهرة وحددوا الأطر النهائية لها من خلال تعيين الرؤوس- الإدارية والمالية والفنية من بينهم وأداروا المنظمة من خلال تنفيذ العديد من البرامج وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من المنظمات والكيانات غير المرخص بها وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية كما وقر في يقين المحكمة أن المتهمين تسلموا وقبلوا مباشره أموالاً من المركز الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين مبلغ اثنين مليون

رئيس المحكمة



أمين السر



وثمنايه وثلاثة وأربعون ألف وأربعمائة وأحد عشر دولار أمريكي وكان ذلك في سبيل تأسيس وإداره فرع المنظمة المذكورة ، وقد قرر المتهم الأربعة يحي زكريا غانم بالتحقيقات بتلقيه تمويل خارجي مباشر علي حسابه الخاص من المركز الدولي للصحفيين في واشنطن وتم تحويل جانب آخر من تلك المبالغ المالية الواردة كتمويل أجنبي للمتهم الواحد والأربعين (أسلام فؤاد شفيق) الذي يتولي الأمور المالية والإدارية بمكتب القاهرة ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهمين المذكورين جريمتي تأسيس وإدارة فرع لمنظمة أجنبية ذات صفة دولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية وتسلمها وقبلها أموال في سبيل ارتكابها . .

وحيث انه عما اسند للمتهم الواحد والأربعين أسلام محمد احمد فؤاد شفيق (الحاضر بجلسة المحاكمة) من اشتراكه بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من السابع والثلاثين حتى الأربعة علي ارتكاب جريمة إدارة فرع لمنظمة ذات صفة دولية في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع منظمه المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بمصر وساعدهم علي ذلك بالاشتراك في شنونه المالية والإدارية لتمكينه من مباشرة نشاطه في مصر بما فيها تلقي تحويلات ماليه من الخارج علي حساب شخصي بأحد البنوك العاملة في مصر وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرساله للمقر الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك كله من غير ترخيص من الحكومة المصرية ومن ثم فإن جريمة الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة في جريمة إدارة فرع

رئيس المحكمة



أمين السر



منظمه أجنبيه ذات صفه دوليه بغير ترخيص من الحكومه المصريه قد توافرت
في حق المتهم .

كما وقر في عقيدة المحكمة أن المتهم المذكور قد تسلم وقبل مباشره أموالاً من فرع المنظمه
من المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية في صورته مرتبات وذلك
مقابل اشتراكه في إدارة نشاط فرع المنظمة ومن ثم يكون قد توافر في حقه
أركان الجريمة المؤتممة بالمادة (٩٨ د / ١) من قانون العقوبات . .

وحيث انه عن الاتهام المسند للمتهمين الثاني والأربعين والثالثة والأربعين
وهما اندرياس جاكويس وكريستين مارجريت بادي (الحاضره بجلسه المحاكمة)
فانه وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين تلاققت نواياهما في إدارة فرع لمنظمه
كونراد اديناور الألمانية ذات الصفة الدولية بغير ترخيص من الحكومه المصريه
وتنفيذا لهذا الغرض أدارا نشاطهما غير المرخص به من خلال تنفيذ المنات من
برامج التدريب السياسي وورش العمل وتمويل العديد من الأشخاص الطبعيين
والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وذلك رغم عدم
موافقة الجهات الرسمية المختصة علي مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل
ممارسته من تمويل خارجي كما وقر في عقيدة المحكمة أن المتهمين تسلموا وقبلا
أموالاً من المركز الرئيسي لمنظمه كونراد اديناور الألمانية بدوله ألمانيا الاتحادية
مبلغ مليون وستمانه ألف يورو وكان ذلك في سبيل أداره فرع المنظمة سائفة
الذكر ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهمين المذكورين جريمتي أداره فرع
لمنظمه أجنبيه ذات صفه دوليه دون ترخيص من الحكومه المصريه وتسلموا
وقبلا أموال في سبيل ارتكابها . .

رئيس المحكمة



أمين السر



وحيث أنه عما أثاره الدفاع بشأن الشرعية القانونية لمؤسسه كونراد ادنياور الألمانية بالقاهرة لقيامها بالتعامل في مصر من خلال اتفاقيات ثنائية مع العديد من الوزارات أو الهيئات الحكومية وإنها تقدمت بالعديد من الطلبات إلي وزاره الخارجية المصرية لتقنين أوضاعها سواء في إطار اتفاقيات التعاون الثقافية بين البلدين الموقع ١٩٥٩ والمعدل ١٩٨٤ أو في إطار القانون ٤٨ لسنة ٢٠٠٢ وعدم رد الوزارة علي هذه الطلبات . .

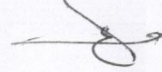
ومن ثم سريان أحكام المادة ١/٦ من هذا القانون فإنه مردود عليه انه لا يجوز لأي منظمة أجنبية غير حكومية ممارسة العمل في مصر أو فتح فروع لها إلا بعد إبرام اتفاق نمطي مع وزاره الخارجية المصرية وإرساله إلي وزاره التضامن والعدالة الاجتماعية ليقوم بتسجيل فرع المنظمة بالوزارة وانه لا يترتب علي مجرد تقديم الطلبات أو عقد اتفاقيات ثنائية مع الوزارات أو الهيئات الحكومية أي اثار قانونية تجيز لتلك المنظمات الأجنبية غير الحكومية العمل في مصر لاختلاف وضعها عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية التي يتيح لها القانون التأسيس وممارسة العمل بعد أخطار وزاره التضامن بذلك إذا لم تقم الوزارة بالاعتراض علي التأسيس أو رفضه بعد مرور ستين يوم علي ذلك الإخطار . .

وحيث انه عما أثاره الدفاع بشأن بطلان التحريات التي أجراها الشاهد محمود علي محمود الضابط بجهاز الأمن الوطني لأنها جاءت مكتبية وتفتقر إلي الواقعية والمنطق خاصة وانه لم يفصح عن مصادره السرية التي تلقي عنها معلوماته فإنه مردود عليه أن تقدير جديه التحريات من المسائل الموضوعية

رئيس المحكمة



أمين السر



التي يوكل الأمر فيها إلى محكمة الموضوع والتي لها متى اقتنعت بسلامه هذه التحريات وصحتها أن تعول في عقيدتها علي ما جاء بها باعتبارها معززه لما ساقته من أدله لما كان ذلك وكانت المحكمة تظمن إلى صحة وجدية تلك التحريات إذ تضمنت معلومات كافية ووافيه عن طبيعة المؤسسة ونشاطها ومصادر تمويلها وإنها لم تحصل علي تصريح أو ترخيص من الحكومة المصرية بممارسه نشاطها ولا يلزم القانون مجرى التحريات أن يكشف عن المصادر التي استند إليها في التوصل إلى معلوماته عند إجراء التحري أو وسائله في إجرائه ولا ينتقص عدم الكشف عن هذه المصادر أو الوسائل من اطمئنان المحكمة لجدية التحري - ومن ثم فإن ما ينعاه الدفاع في هذا الخصوص يكون غير سديد .

ومن حيث انه عن إنكار المتهمين وباقي ما أبداه الدفاع عنه من أوجه دفاع أخرى فإن المحكمة لا تعول علي شئ من ذلك كله لأنه لا ينال من صحة الواقعة كما استخلصتها مما تقدم وسلامه إسنادها وثبوتها في حق المتهمين فضلاً عن انه مجرد دفاع موضوعي يكفي للرد عليه بما اطمأنت إليه المحكمة من أدله الثبوت السانغة التي أوردتها . . .

وحيث انه تأسيساً علي ما تقدم يكون قد ثبت في عقيدة المحكمة وعلي

وجه الجزم والقطع واليقين أن المتهمين :

- ١- صمويل آدمز لحدود وشهرته سام لحدود
- ٢- شيرين سيهاني نانفتيت
- ٣- كريستيان إنجيل
- ٤- جان إيريك سورت تشاك .

- ٥- هانز كريس هوليزن
- ٦- جون جورج توماستفيسكي
- ٧- ريذة خضر عبد الهادي محمد البرعي
- ٨- أسامة غاريزي
- ٩- سانيا مارك
- ١٠- جيسكا اليزابث كيجين
- ١١- احمد شوقي احمد محمد هيكل
- ١٢- احمد عبد العزيز عبد العال علي
- ١٣- احمد زكريا أرياب ادم
- ١٤- عصام محمد على برعي
- ١٥- جولي إن هيوز
- ١٦- المادين كورتوفيتش
- ١٧- جود يميز ميليتش
- ١٨- ليلى و داد جعفر
- ١٦- روبرت فريديك بيكر
- ١٧- ماريانا كوفاشوفيتش
- ١٨- ستيبي لين هاج
- ١٩- دانا دياكونو
- ٢٠- على جودة الحاج سليمان
- ٢١- مارون عبود صفير
- ٢٢- مايكل جيمس بنت سارو

رئيس المحكمة



أمين السر



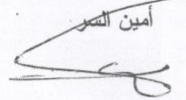
- ٢٣- محمد اشرف عمر كامل الوكيل
 ٢٤- روضة سعيد احمد علي
 ٢٥- حفصة ماهر حلاوة
 ٢٦- امجد محمد احمد مرسي
 ٢٧- تشارلز دن
 ٢٨- الشريف احمد صبحي منصور
 ٢٩- سمير أمين سليم جراح
 ٣٠- محمد احمد عبد العزيز سعيد
 ٣١- نانسي جمال الدين حسين عقيل
 ٣٢- باسم فتحي محمد علي محمود
 ٣٣- مجدي محرم حسن مصطفى
 ٣٤- باتريك باتلر
 ٣٥- ناتاشا تاينس
 ٣٦- ميدا ميشيل تيز
 ٣٧- يحيى زكريا غانم علي
 ٣٨- اسلام محمد احمد فواد شفيق
 ٣٩- اندرياس جاكوبس
 ٤٠- كريستين مارجریت بادي

لأنهم خلال الفترة من أول مارس ٢٠١١ وحتى ٢٩/٢/٢٠١١ بدوائر
 أقسام شرطه قصر النيل ، الدقي ، الرمل أول ، سيدي جابر /أسيوط والأقصر
 بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وأسيوط والأقصر ..

رئيس المحكمة



أمين السر



أولاً :- المتهمون من الأول وحتى العاشر


١- أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فروعاً لمنظمته ذات صفة دولية بان اتخذوا خمسة مقرات كفروع لمنظمته المعهد الجمهوري الدولي " ذي صفة الدولية " ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر وأداروا الشئون الفنية والإدارية والمالية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي - الذي لا يجوز الترخيص به - وإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقرير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمته المعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلموا وقبلوا أموالاً ومنافع من هينه في خارج جمهوريه مصر العربية في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ج/١) من قانون العقوبات والمبينة الوصف بالبند رقم ١ بان تسلموا مباشرة من المركز الرئيسي للمعهد الجمهوري الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ اثنين وعشرين مليون وتسعمائة وعشرين ألف دولار - منها مبلغ ثمانية عشر

رئيس المحكمة



أمين السر



مليون دولار خلال شهر مايو ٢٠١١ فقط - بطريق التحويل المباشر علي حسابات بنكيه خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية بتحويل الأموال عبر الدول وبتريق بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشره بحسابات بنكيه خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض ، وكان ذلك في سبيل تأسيس وأداره فروع منظمه المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية (المبينة في الاتهام السابق) بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تحويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً :- المتهمون من الحادي عشر وحتى الرابع عشر :

١- اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى العاشر علي ارتكاب جريمة أداره فروع لمنظمه ذات صفة دوليه في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفروع المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر والاشترار في إدارة شئونها الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم علي ذلك بالاشترار في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقرير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وكان ذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة

الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلّموا وقبلوا مباشره وبالواسطة أموالاً من هينه في خارج مصر وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤثمة بمقتضى المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات بأن التحقوا بالعمل بفروع المعهد الجمهوري الدولي " ذي الصفة الدولية وبمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر وتسلموا من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكهم في إداره نشاط فروع المعهد بمصر مرتبات بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إداره فروع منظمه المعهد الجمهوري الدولي ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً :- المتهمون من الخامس عشر وحتى الخامس والعشرين :

١- أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فروعاً لمنظمه ذات صفة دوليه ، بأن اتخذوا ثلاثة مقار كفروع لمنظمه المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية " ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية ، بمحافظات الإسكندرية والجيزة وأسيوط وأداروا الشؤون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي - الذي لا يجوز الترخيص به - بأجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات

رئيس المحكمة



أمين السر



الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية ودعمها إعلامياً لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمة المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات الغير مرخص بها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية وبما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات . .

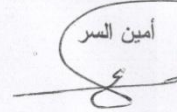
٢- تسلموا وقبلوا مباشره أموالاً ومنافع من هينه في خارج مصر في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ج) ١ والمبينة بالوصف الوارد بالبند السابق بان تسلموا مباشره من المركز الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ثمانية عشر مليون دولار منها أربعة عشر مليون دولار خلال شهر ابريل ٢٠١١ فقط - بطريق التحويل المباشر علي حسابات بنكية خاصة ببعضهم ومن خلال إحدى الشركات العالمية - لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصله مباشره بحسابات بنكية خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض وكان ذلك في سبيل تأسيس وإداره فروع منظمة المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية المبينة في الاتهام السابق - بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعلي النحو المبين بالتحقيقات . .

رابعاً: المتهمون من السادس والعشرين حتى التاسع والعشرين :

رئيس المحكمة



أمين السر



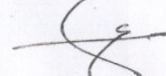
١- اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الخامسة عشرة وحتى الخامس والعشرين علي ارتكاب جريمة أداره فروع لمنظمه ذات صفه دوليه في مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية بمحافظة الإسكندرية والجيزة وأسيوط والاشتراك في أداره شئونها الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم علي ذلك بالاشتراك في إجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشرة ذلك النشاط بمصر وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعلي النحو المبين بالتحقيقات . .

٢- تسلموا وقبلوا مباشرة وبالواسطة أموالا من هيئة في خارج مصر وداخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضى المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات بأن التحقوا بالعمل بفروع المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية وتسلموا من فروع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له - بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكهم في إدارة نشاط فروع المعهد بمصر في صورته مرتبات بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة أداره فروع منظمه المعهد الديمقراطي الوطني ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية وعلي النحو المبين بالتحقيقات . .

رئيس المحكمة



أمين السر



خامساً- المتهمون من الثلاثين حتى الثالث والثلاثين :-

١- أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعاً لمنظمة ذات صفة دولية بان اتخذوا مقراً لفرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفة الدولية ومركزه الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية بمحافظة القاهرة وأداروا الشئون الفنية والمالية والإدارية لها من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب السياسي بإجراء البحوث والدراسات وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات . .

٢- تسلموا وقبلوا مباشره أموالاً ومنافع من هينه في خارج مصر وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات والمبينة الوصف بالبند السابق بان تسلموا مباشره من المركز الرئيسي لمنظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " بالولايات المتحدة الأمريكية مبلغ أربعة ملايين وثلثمائة وواحد وتسعين ألف ومائة وأربعة وثمانون دولار أمريكي بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم

رئيس المحكمة



أمين السر



وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال عبر الدول وبطريق استخدام بطاقات انتمان خاصة متصلة مباشرة بحسابات بنكيه خارج مصر يتم إيداع الأموال فيها لهذه الأغراض وكان ذلك في سبيل تأسيس وإداره فرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفه الدولية المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

سادساً: المتهمون من الرابعة والثلاثين حتى السادس والثلاثين:

١- اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الثلاثين وحتى الثالث والثلاثين علي ارتكاب جريمة إداره فرع لمنظمه أجنبيه ذات صفه دوليه من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفه الدولية بمحافظة القاهرة والإشتراك في شنونه الفنية والمالية والإدارية وساعدوهم علي ذلك بالإشتراك في إجراء البحوث والدراسات وإعداد تنفيذ استطلاعات الرأي وورش العمل والدورات التدريبية لبعض الأحزاب والقوى السياسية لحشد الناخبين لصالحها وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط وكان ذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلموا وقبلوا مباشره وبالواسطة أموالاً من هينه في خارج مصر وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضي المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات بان التحقوا بالعمل بفرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفه الدولية بمحافظة القاهرة مقابل اشتراكهم في إداره

رئيس المحكمة



أمين السر



نشاط فروع المعهد بمصر في صورته مرتبات بطريق التحويل المباشر علي الحسابات البنكية الخاصة ببعضهم وبطريق التحويل المباشر من خلال إحدى الشركات العالمية لتحويل الأموال وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة أداره فرع منظمه فريدم هاوس " بيت الحرية " ذي الصفة الدولية في القاهرة بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعلي النحو المبين بالتحقيقات .

سابعاً: المتهمون من السابع والثلاثين حتى الأربعين :

١- أسسوا وأداروا بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعاً لمنظمه ذات صفة دولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتخذوا مقراً لفرع منظمه المركز الدولي للصحفيين بمحافظة القاهرة وأداروا الشؤون الفنية والمالية والإدارية له من خلال تنفيذ العديد من البرامج وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية. بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشره ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته في مصر من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلموا وقبلوا مباشره أموالاً ومنافع من هينه في خارج مصر وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات والميئة الوصف بالاتهام السابق بان تسلموا مباشره من المركز الرئيسي لمنظمه المركز الدولي للصحفيين بالولايات المتحدة الأمريكية

مبلغ اثنين مليون وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وأربعمائة واحد عشر دولار أمريكي وكان ذلك في سبيل تأسيس وإدارة فرع لمنظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية المبينة في الاتهام السابق بغير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات . .

ثامناً : المتهم الواحد والأربعون :-

١- اشترك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من السابع والثلاثين حتى الأربعين علي ارتكاب جريمة إداره فرع لمنظمة ذات صفة دوليه في مصر من غير ترخيص من الحكومة المصرية بان اتفقوا فيما بينهم علي الالتحاق بفرع منظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بجمهورية مصر العربية والاشترك في إداره شئونه المالية والإدارية و ساعدهم علي ذلك بالاشترك في إدارة الشئون المالية والإدارية لهذا الفرع لتمكينه من مباشرة نشاطه في مصر بما فيها تلقي تحويلات من الخارج علي حساب شخصي بأحدي البنوك العاملة في مصر وإعداد تقارير بنتائج مباشره ذلك النشاط بمصر وإرسالها للمركز الرئيسي للمنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من غير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلم وقبل مباشره وبالواسطة أموالاً من هينه في خارج مصر وفي داخلها وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المؤتممة بمقتضى المادة ٩٨ (ج) ١/ من قانون العقوبات بان التحق بالعمل بفرع منظمة المركز الدولي للصحفيين بمحافظة القاهرة وتسلم من فرع المعهد بمصر ومن المركز الرئيسي له بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل اشتراكه في إداره نشاط فرع المنظمة بمصر

في صورته مرتبات وكان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة إدارته فرع لمنظمة المركز الدولي للصحفيين ذي الصفة الدولية بغير ترخيص من الحكومة المصرية وعلي النحو المبين بالتحقيقات . .

تاسعاً: المتهم الثاني والأربعين والمتهمة الثالثة والأربعين :

١- إدارته بغير ترخيص من الحكومة المصرية فرعاً لمنظمة ذات صفة دولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية بأن اتخذت موقفاً كفرع لمنظمة كونراد أديناور الألمانية بجمهورية مصر العربية وإدارته نشاطها غير المرخص به من خلال تنفيذ المناسبات من برامج التدريب السياسي وورش العمل وتمويل العديد من الأشخاص الطبيعيين والمنظمات والكيانات غير المرخص لها بالعمل المدني أو الأهلي وكان ذلك بغير ترخيص من الحكومة المصرية وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- تسلما وقبل مباشرة أموالاً ومنافع من هبته في خارج جمهورية مصر العربية وكان ذلك في سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ج) ١ من قانون العقوبات بان تسلما مباشرة من المركز الرئيسي لمنظمة كونراد أديناور الألمانية بدولة ألمانيا الاتحادية مبلغ مليون وستمائة ألف يورو وكان ذلك في سبيل إدارته فرع منظمة كونراد أديناور الألمانية ذي الصفة الدولية من غير ترخيص من الحكومة المصرية بما يخل بسيادة الدولة المصرية نتيجة مباشرة ذلك النشاط وما يقدم في سبيل ممارسته من تمويل أجنبي غير مشروع وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

الأمر الذي يتعين معه أخذهم بالمواد ٣٩ ، ٤٠ / ثانياً / ثالثاً ، ٤١ / ١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٩٨ (ج) ١ / ٩٨ (د) / ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات ومعاقبتهم بمقتضاها عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن الجرائم المسندة إلي المتهمين قد ارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يتعين معاقبتهم بالعقوبة المقررة لأشدها أعمالاً لنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

ومن حيث انه نظراً لظروف الدعوى وملابساتها فإن المحكمة ترى اخذ المتهمين الحاضرين بالجلسة بقسط من الرأفة في نطاق الحق المخول لها بمقتضى ما نصت عليه المادة (١٧) من قانون العقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها أن المتهمين احمد شوقي احمد محمد هيكل واحمد عبد العزيز عبد العال علي واحمد زكريا أرباب ادم وعصام محمد علي برعي ومحمد اشرف عمر كامل الوكيل وروضه سعيد احمد علي وحفصة ماهر حلاوة واحمد محمد احمد مرسى وباسم فتحي محمد علي محمود ومجدى محرم حسين مصطفى وإسلام محمد احمد فؤاد شفيق لن يعودوا لمثل ما ارتكبوه مستقبلاً فإن المحكمة توقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من تاريخ النطق بالحكم عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . .

وحيث انه لما كان ما تقدم فمن ثم يتعين علي المحكمة أن تقضي بحل فروع منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني وفريديم

هاوس (بيت الحرية) والمركز الدولي للصحفيين وكونراد ديناور وإغلاق أمكنتها بجميع محافظات جمهوريه مصر العربية ومصادره الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق وجميع ما تم ضبطه بتلك المقرات عملاً بنص المادة ٩٨/هـ من قانون العقوبات .

وحيث انه عن المصروفات الجنائية فإن المحكمة تلزم المتهمين المحكوم عليهم بها عملاً بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
وحيث انه عن الدعاوى المدنية المقامة من المدعين بالحق المدني فإنه من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٢٥١ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية انه لا يجوز الادعاء بالحقوق المدنية وفقاً لأحكام هذا القانون إلا عن الضرر الشخصي المباشر عن الجريمة والمحقق الوقوع حالاً ومستقبلاً

ولما كان ذلك وقد خلت الدعاوى المدنية المدعي بها أمام هذه المحكمة من وقوع أي ضرر شخصي مباشر لأي من المدعين بالحق المدني عن الجرائم محل الاتهام الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعاوى المدنية والزام رافعيها مصروفاتها . . .

وتود المحكمة في نهاية ما سطرته في حكمها من أسباب انتهت فيها إلي الحكم الحق تؤكد علي الحقائق الآتية :

أولاً :- . . . انه لا يتصور عقلاً ومنطقاً أن لأمريكا أو غيرها من الدول الداعمة للكيان الصهيوني أي مصلحة أو رغبة حقيقية في قيام ديمقراطيه حقيقية في مصر - فالواقع والتاريخ يؤكد أن هذه الدول لديها عقيدة راسخة

أن مصالحتها تتحقق بسهولة ويسر مع الديكتاتوريات العميلة ويلحقها الضرر مع الديمقراطية الحقيقية . .

ثانياً:- أن من يدفع المال فهو يدفع وفق أجندته الخاصة التي حددها واستراتيجيه يريد تحقيقها وأهداف ينبغي الحصول عليها هي في الغالب تتناقض مع الأهداف النبيلة للمنظمات التطوعية . . الساعية إلى توعيه وتطوير المجتمع والدفاع عن الحقوق الإنسانية . .

ثالثاً : أن التمويل الأجنبي لمنظمات غير الحكومية يمثل حجر عثرة أمام مصر التي يريد لها شعبها لكن في الوقت ذاته يمهّد الطريق أمام مصر التي يريد لها أعداؤها .

والمحكمة بعد أن أكدت علي تلك الحقائق تهبب بالجهات المعنية في المجتمع أن تحث وتشجع الجمعيات الأهلية وجمعيات حقوق الإنسان التي لا تبغي إلا الحق والارتقاء بصرح الديمقراطية في المجتمع بوعي ونية خالصة وان يتم تهويلها من الداخل حتى لا تحوم حولها الشبهة أو يلعب بها الغرض .
والمحكمة تطالب النائب العام بإجراء التحقيق مع المنظمات والجمعيات والكيانات التي تلقت تمويلاً من بعض الدول العربية والأجنبية والتي ورد ذكرها في تقرير لجنه تقصي الحقائق المرفق بأوراق هذه الدعوى أسوه بما تم مع المنظمات المعنية بهذا الحكم وإطلاع الشعب بنتائج ما تسفر عنه هذه التحقيقات كما تناشد المحكمة المجلس الأعلى للقضاء بفتح تحقيق موسع مع من تسبب في السماح للمتهمين الأجانب بالسفر للحيلولة دون مثولهم للمحاكمة أمام هذه المحكمة مع نظرانهم المصريين والمحكمة بعد أن انتهت إلي ما أرادت التأكيد عليه وما

تطالب وتناشد به تذكر من لا يريد لمصر خيراً بقول الله سبحانه وتعالى في
محكم كتابه الكريم . . .

" ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين "

صدق الله العظيم .

فلهذه الأسباب

بعد الاطلاع علي المواد السابقه .

حكمت المحكمة :- حضوريا لكل من احمد شوقي احمد محمد هيكل ، احمد عبد
العزيز عبد العال علي، احمد زكريا أرياب ادم ، عصام محمد علي برعي، روبرت
فريد رك بيكر، محمد اشرف عمر كامل الوكيل، روضه سعيد احمد علي، حفصه
ماهر حلاوه ، امجد محمد احمد مرسى ، الشريف احمد صبحي منصور، محمد
احمد عبد العزيز سعيد ، باسم فتحي محمد علي محمود ، مجدى محرم حسن
مصطفى ، يحي زكريا غانم علي ، اسلام محمد احمد فؤاد شفيق ، كريستين
مارجريت بادى - وغيابيا لكل من صمويل ادمز لحدود (وشهرته سام لحدود)،
شيرين سيهاني نانفيت، كريستيان إنجيل ، جان إيريك سورت تشاك ، هانز
كريس هوليزن ، جون جورج توماستفيسكي ، ريده خضر عبد الهادي ، أسامة
غاريزى ، سانيا مارك ، جيسىكا اليزابيث كيجين، جولي إن هيوز، المادين
كورتوفيتش، بود يمير ميليتش ، ليلي ودا جعفر، ماريانا كوفاشوفيتش ، ستيسي
لين هاج ، دانا ديا كونو ، على جودة الحاج سليمان ، مارون عبده صيقر، مايكل

رئيس المحكمة

أمين السر

جيمس بيلت سارو ، تشارلز دن ، سمير أمين سليم جراح ، نانسي جمال الدين حسين عقيل ، باتريك باتلر ، ناتاشا تاينس ، ميدا ميشيل بتر ، أندرياس جاكوبس .
أولاً:- بمعاقبه كل من صمويل ادمز لحد وشهرته سام لحد ، وشرين سيهاني نانفيت ، كريستيان انجيل ، جان ابريك سورت تشاك ، هانزكرسي هوليزن ، جون جورج توما ، ريده خضر عبد الهادي ، أسامه غاريزي ، سانيا مارك ، جيسكا إيزابيث كيسين ، جولي اندهوز ، المادين كورتوفيتش ، بود يمير ميليتش ، ليلي و داد جعفر ، ماريانا كوفاشوفيتش ، ستيسي لين هاج ، دانا ديا كونو ، على جودة الحاج سليمان ، مارون عبدو صفير ، مايكل جيمس بيلت سارو ، تشارلز دن ، سمير أمين سليم جراح ، نانسي جمال الدين حسين عقيل ، باتريك باتلر ، ناتاشا تاينس ، ميدا ميشيل بتر ، أندرياس جاكوبس . بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريم كل منهم ألف جنيه . . .

ثانياً:- بمعاقبه كل من روبرت فريد رك بيكر ، الشريف احمد صبحي منصور ، محمد احمد عبد العزيز سعيد ، يحي زكريا غانم علي ، كريستين ماري جريت بادي ، بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريم كل منهم ألف جنيه . . .
ثالثاً:- بمعاقبه كل من احمد شوقي احمد محمد هيكل ، احمد عبد العزيز عبد العال علي ، احمد زكريا أرباب ادم ، عصام محمد علي برعي ، محمد اشرف عمر كامل الوكيل ، روضه سعيد احمد علي ، وحفصه ماهر حلاوه ، امجد محمد احمد مرسي ، باسم فتحي محمد علي محمود ، مجدى محرم حسين مصطفى ، اسلام محمد احمد فؤاد شفيق ، بالحبس مع الشغل لمدة سنه واحده وبتغريم كل

رئيس المحكمة



أمين السر



منهم ألف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبه الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ
من تاريخ اليوم . .

رابعاً- بحل فروع منظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي
الوطني وفريد م هاوس (بيت الحرية) والمركز الدولي للصحفيين وكنوراد
اديناور وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق وجميع
ما تم ضبطه بتلك المقرات وألزمت جميع المحكوم عليهم بالمصروفات الجنائية .
خامساً : بعدم قبول دعاوى المدنية وإلزام رافعيها بالمصروفات ومبلغ مائتي
جنيها أتعاباً للمحاماة

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة الثلاثاء الموافق ٢٠١٣٠/ ٦ / ٤

رئيس المحكمة

أمين السر

